

No. 34943

**Canada
and
Egypt**

**Agreement between the Government of Canada and the Government of the Arab Republic of Egypt for the promotion and protection of investments (with annex).
Cairo, 13 November 1996**

Entry into force: 3 November 1997 by notification, in accordance with article XVIII

Authentic texts: Arabic, English and French

Registration with the Secretariat of the United Nations: Canada, 13 August 1998

**Canada
et
Égypte**

Accord entre le Gouvernement du Canada et le Gouvernement de la République arabe d'Égypte pour l'encouragement et la protection des investissements (avec annexe). Le Caire, 13 novembre 1996

Entrée en vigueur : 3 novembre 1997 par notification, conformément à l'article XVIII

Textes authentiques : arabe, anglais et français

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Canada, 13 août 1998

الملحق

(١) طبقا للمادة (٤) ، والفقرة الفرعية (٢ - د) ، تحتفظ كندا بحق اتخاذ منع و حفظ استثناءات في القطاعات او الامور في القائمة التالية :-
- الخدمات الاجتماعية (مثل الشرطة .- السجون - امان الدخل او التأمين ، الامن الاجتماعى او التأمين ، الرفاهه الاجتماعية ، التعليم العام ، التدريب العام ، الصحة ورعاية الطفل)
- الخدمات في اى قطاع اخر
- الاوراق المالية الحكومية كما هو موضح في SIC8152 .
- اشتراكات الاقامة بالنسبة لتملك الاراضى الواقعة على المحيط .
- اجراءات منفذة لاتفاقات المناطق الشمالية الغربية والبترول والغاز في YUKON .

(٢) طبقا للمادة (٤) ، الفقرة الفرعية (٢ - د) ، تحتفظ مصر بحق اتخاذ و حفظ استثناءات في القطاعات أو الامور التالية :-

أ - المجالات المحظور اقامة مشروعات فيها:-
١ - الاسلحة والذخيرة .
٢ - التبغ .

ب - المناطق المحظور اقامة مشروعات عليها :-
- المشروعات العقامة في سيناء بشرط ملكية المصريين لـ ٥١٪ من رأس مال المشروع المقام في سيناء .
- لايجوز اقامة اية مشروعات على الاراضى الزراعية الا بموافقة وزارة الزراعة .
- وفي جميع الاحوال يتم دراسة الموافقة على الموقع الذى يقام عليه المشروع عن طريق اللجنة المشتركة في الهيئة ، وهذه اللجنة تمثل فيها جميع الوزارات والهيئات المعنية وهى التى تصدر موافقتها على صلاحية الموقع المقترح لاقامة المشروع عليه من عدمه

(٣) اصطلاح SIC يعنى بالنسبة لكندا الارقام الخاصة بالتبويب الصناعى

المادة (١٨)
الدخول حيز النفاذ

(١) يخطر كل طرف من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة بتمام الاجراء المطلوبة في اقليمه لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ. ويدخل هذا الاتفاق النفاذ من تاريخ اخر اخطار

(٢) يظل هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة ١٥ سنة ويجدد بعدها تلقائيا مالم يه احد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة برغبته في انهايه. ويصبح ا هذا الاتفاق سارى المفعول بعد سنة واحده من تاريخ استلام الطرف الاخر الاخطار. فيما يتعلق بالاستثمارات او الالتزامات الخاصة بالاستثمارات التي اتخذ قبل تاريخ نفاذ الاتفاق فان المواد من (١) الى (١٧) تظل سارية المفعول ا ١٥ سنة

(٣) أ- يمكن تعديل هذا الاتفاق باتفاق الطرفين المتعاقدين .
ب- اي تعديل لهذا الاتفاق يدخل حيز النفاذ طبقا لما ورد في الفقرة ا المذكورة اعليه .

واشهادا على ماتقدم فان الموقعين ادناه والبنوضين من قبل حكوما المعنية قد وقعا هذا الاتفاق .
جررت في القاهرة بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٩٦ من أصليين باللغات العر والانجليزية والفرنسية ولكل منها ذات الحجية .

عن حكومة كندا . عن حكومة جمهورية مصر العربي

د.ع.الغ.البحر

W. T. Bell

الالتزامات الواردة في الفقرة (٢) (أ) من المادة ٧ . المادة ٤ أو الفقرات ١ و ٢ من المادة ٥

(٢) يقوم كل طرف متعاقد بقدر المستطاع عمليا بضمان ان يتم نشر واتاحة قوانينه ولوائحه واجراءاته وقواعده الادارية ذات التطبيق العام المتعلقة باى امر تشمله هذه الاتفاقية بحيث تصبح متاحة للطرف المتعاقد الاخر والاشخاص المهمة التعرف عليها

المادة (١٧)

التطبيق والاستثناءات العامة

- (١) يسرى هذا الاتفاق على اى استثمار يقوم به مستثمرى احد الطرفين المتعاقدين فى اقليم الطرف الاخر قبل او بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ
- (٢) لا يتضمن هذا الاتفاق نصا يمنع اى طرف تماقدي من تبني أو الحفاظ على او تنفيذ اى اجراء متسق مع هذه الاتفاقية تراه مناسباً لضمان ان يكون نشاط الاستثمار فى اقليمه مراعيًا للاعتبارات الخاصة بحماية البيئة .
- (٣) مع مراعاة عدم تطبيق هذه الاجراءات بطريقة عشوائية, او انها لا تمثل معوقاً مستترا على التجارة الدولية والاستثمار , لا يوجد شيئ فى هذه الاتفاقية يمنع اى طرف تماقدي من اتخاذ او المحافظة على اجراءات تشمل الاجراءات البيئية التالية :-

- أ- ضرورة لضمان الالتزام بالقوانين واللوائح غير المخالفة لمواد هذه الاتفاقية .
- ب- ضرورة لحماية حياة وصحة الانسان والحيوان والنبات أو
- ج- تتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية الحية او غير الحية القابلة للنفاد فى حالة تطبيق هذه الاجراءات بالتساوى مع قيود على الانتاج او الاستهلاك المحلى .

الرئيس مواطننا لاحد الاطراف المتعاقدة أو توجد اى اسباب اخرى تمنعه من القيام بالمهمة المذكورة . فيتم دعوة نائب الرئيس للقيام بالتعيينات الضرورية . فإذا كان نائب الرئيس مواطننا لاي من الاطراف المتعاقدة أو توجد اى اسباب اخرى تمنعه من القيام بالمهمة المذكورة فيقوم بأجراء هذه التعيينات الضرورية عضو محكمة العدل الدولية الذى يليه فى الاقدمية ويكون من غير مواطنى أى من الطرفين المتعاقدين .

(٥) تقوم هيئة التحكيم بتحديد الاجراءات الخاصة بها . وتصل لقرارها باغلبية الاصوات . ويكون هذا القرار ملزما لكل من الطرفين المتعاقدين . مالم يتم الاتفاق على خلاف ذلك . فان قرار هيئة التحكيم يجب ان يصدر خلال ستة شهور من تاريخ تعيين الرئيس طبقا للفقرة ٢ . ٤ من هذه المادة .

(٦) يتحمل كل طرف من الاطراف المتعاقدة تكاليف عضو هيئة التحكيم وكذا تمثيله فى مداوات التحكيم . وسوف يتحمل الطرفان المتعاقدان مناصفة نفقات الرئيس وباقى النفقات . ويمكن لهيئة التحكيم أن تحدد بان يتحمل الطرفان المتعاقدان بنسبة اعلى من النفقات . ويصبح هذا الحكم ملزما لكلا الطرفين المتعاقدين .

(٧) يصل الطرفان المتعاقدان خلال ٦٠ يوم من قرار المحكمة الى اتفاق حول طريقة تسوية النزاع . ويضع هذا الاتفاق قرار المحكمة فى حيز التنفيذ . اذا فشل الطرفان المتعاقدان فى التوصل الى اتفاق فان الطرف المتعاقدى المنازع يكون من حقه الحصول على تمويض او فوائد ذات قيمة مماثلة لما قرره هيئة التحكيم

المادة (١٦)

الشغافية

(١) تقوم الاطراف المتعاقدة فى خلال مدة عامين من دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ بتبادل خطابات التى تضمن قدر المستطاع اية اجراءات قاشمة لاتتنفق مع

المادة (١٤)

المشاورات وتبادل المعلومات

يكون للطرفين المتعاقدين الحق في طلب مشاورات بخصوص تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية . وعلى الطرف الاخر أخذ هذا الطلب في الاعتبار وبناء على طلب الطرفين المتعاقدين سوف يتم تبادل المعلومات عن اجراءات الطرف المتعاقد الاخر التي قد تؤثر على الاستثمارات الجديده , أو الاستثمارات والعوائد التي تغطيها هذه الاتفاقية .

المادة (١٥)

المنازعات بين الاطراف المتعاقدة

- (١) اي نزاع بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير او تطبيق هذا الاتفاق سوف يتم تسويته من خلال المشاورات .
- (٢) مالم يسوى النزاع من خلال المشاورات فانه لاي من الطرفين المتعاقدين ان يطلب عرضه على هيئة تحكيم للوصول لقرار .
- (٣) سيتم تكوين هيئة تحكيم لكل نزاع في خلال شهرين من تاريخ الحصول على طلب التحكيم من خلال القنوات الدبلوماسية . يعين كل طرف متعاقد عضوا في هيئة التحكيم . ويختار العضوان مواطنان من دولة ثالثة يعين رئيسا لهيئة التحكيم بموافقة الطرفين المتعاقدين وذلك خلال شهرين من تاريخ تعيين في هيئة التحكيم العضوين الاخرين .
- (٤) اذا لم تتم التعيينات الضرورية اللازمه خلال المده المحدده في الفقرة (٣) من هذه المادة فيمكن لاي من الطرفين المتعاقدين في حالة عدم وجود اتفاق لخر بدعوة رئيس محكمة العدل الدولي لاجراء التعيينات الضرورية فاذا كان

(١٠) يكون قرار هيئة التحكيم نهائيا وملزما وساريا للتنفيذ في اقليم كل من الاطراف المتعاقدة .

(١١) طبقا لهذه المادة فإن أى إجراءات تتخذ تكون غير ضاره بحقوق الاطراف المتعاقدة وفقا للمواد ١٤ ، ١٥ .

(١٢) أ- الدعوى بأن الطرف المتعاقد قد اخل هذه الاتفاقية وبأن شركة تمثل شخصية اعتبارية مكونة طبقا لقوانين هذا الطرف المتعاقد قد تعرضت لخسارة او ضرر بسبب هذا الاخلال , يمكن لمستثمر من الطرف المتعاقد الاخر بالنيابة عن شركة يمتلكها المستثمر مباشرة او غير مباشرة . في هذه الحالة :-

- ١- سوف يتخذ أى حكم يؤثر في المشروع .
- ٢- الحصول على موافقة المستثمر والشركة على التحكيم .
- ٣- يتنازل كل من المستثمر والشركة عن أى حقوق للبدء او استمرار أى إجراءات اخرى متعلقة بالاجراء الذى ادعى لانتهاك هذا الاتفاق امام محاكم الطرف التعاقدى المعنى او فى أى اجراء لتسوية المنازعة .
- ٤- لا يحق للمستثمر الادعاء اذا زادت الفترة عن ٢سنوات من تاريخ امتلاكه للشركة أو من بداية افتراض علمه بالانتهاك المزعوم وكذا علمه بحدوث خسارة او ضرر .

ب- ماعدا الاخلال بالفقرة الفرعية ١٢ (أ) فى حالة ما اذا قام احد الاطراف المتعاقدة بمنع المستثمر المنازع من التحكم فى الشركة لا يكون هناك محل لاستيفاء الاتسى :-

- ١- الحصول على الموافقة على التحكيم من الشركة تحت الفقرة (١٢-أ-٢) .
- ٢- الحصول على التنازل من الشركة تحت الفقرة (١٢ -أ- ٣) .

- ١- موافقة طرف النزاع كتابة على الفقرة ٢ فى اتفاقية (ICSID) او الاحكام الاضافيةو
- ٢- الاتفاق المكتوب للمادة الثانية فى اتفاق الامم المتحدة الخاصة بتنفيذ الاحكام الاجنبية والموقفه فى ١٠ يونيو ١٩٥٨ (اتفاقية نيويورك)
- ب- بنوف تعقد أى هيئة تحكيم طبقا لهذه المادة فى الدولة العضو فى اتفاقية نيويورك ، وأى منازعات يتم تقديمها للتحكيم ستعتبر ناشئة عن معاملات تجارية او عملية وفقا للمادة (١٠) من هذه الاتفاقية .
- (٧) سوف تبحث المحكمة المنشأة طبقا لهذه المادة قضايا النزاع وفق هذاالاتفاق وقواعد القانون الدولى المطبقة .
- (٨) المحكمة قد تطلب اتخاذ اجراء حياية مؤقت وذلك للجهاظ على حقوق الطرف المتنازع او قد تضمن بأن الحكم الصادر نافذ المفعول (فعال - مؤثر) بمافى ذلك قرار المحافظة على الادلة الموجودة فى حوزة الطرف المتنازع او حماية اختصاص المحكمة . وقد لا تطلب مصادرة أو حظر تطبيق الاجراء المزعوم أو نقض هذا الاتفاق طبقا لهذه الفقرة
- (٩) يمكن للمحكمة ان تقرر بصورة مشتركة او منفصلة :-
- أ- الخسائر المالية او اى فائدة مطبقة
- ب- رد الملكية وفى هذه الحالة فان الحكم يجب ان ينص على ان يقوم الطرف المتعاقد المنازع بدفع التعويضات المالية واى فوائد مطبقة بدلا من ردها . ويمكن للمحكمة ان تقرر التكاليف طبقا لقواعد التحكيم المطبقة

ب- تنازل المستثمر عن حقه في اقامة او الاستمرار في اى دعاوى قضائية متعلقة بالاجراء الذى يزعم انه انتهاك لهذه الاتفاقية امام محاكم الطرف التعاقدى المهنى او اى وسيلة لتسوية المنازعات .

ج- فى حالة ما اذا كان الامر يتعلق بالضرائب فان الشروط المنصوص عليها فى المواد من (١) الى (١٢) قد تم الوفاء بها و .

د- الا يكون قد مر اكثر من ثلاث سنوات من تاريخ علم المستثمر بالاخلال المزعوم او من التاريخ المفترض لعلمه بهذا الاخلال وعلمه بانه قد تعرض لخسارة او ضرر .

(٤) سوف يعرض النزاع على هيئة التحكيم فى حالة اختيار المستثمر لذلك الى:

أ- المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار وفق احكام اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطنى الدول الاخرى التى بدأ التوقيع عليها فى واشنطن بتاريخ ١٨ مارس ١٩٩٥ اذا كان الطرفان المتعاقدان عضوا فى هذا الاتفاق او

ب- قواعد التسهيل الاضافى للمركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار بشرط ان يكون الطرف المتعاقد المنازع او الطرف المتعاقد للمستثمر عضوا فى اتفاقية المركز أو....

ج- يتم تعيين محكم دولى أو هيئة تحكيم بمقتضى قواعد التحكيم واجراءات لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولى .

(٥) يمنح كل طرف متعاقد موافقته غير المشروطة على تقديم النزاع للتحكيم الدولى بمقتضى شروط هذه المادة .
(هذه القرارات نهائية وملزمة لكلا الطرفين المتعاقدين)

(٦) أ- الموافقة المذكورة فى الفقرة (٥) و بالاضافة الى اى من الموافقة تحت الفقرة (٣) او الموافقات تحت الفقرة ١٢ يجب ان تستوفى الشروط التالية:-

(٤) يمكن تطبيق المادة ٨ بالنسبة لاجراء ضريبي مالم تقم السلطات الضريبية للطرفين المتعاقدين بتقرير بأن هذا الاجراء لا يعد مصادرة وذلك في مدة لا تزيد عن ٦ شهور من تاريخ ابلاغها من قبل المستثمر بانه يعترض على هذا الاجراء الضريبي

(٥) اذا فشلت السلطات الضريبية للطرفين المتعاقدين في التوصل الى قرارات مشتركة ومحددة طبقا للفقرات ٢, ٤, خلال ٦ شهور من تاريخ ابلاغها فان المستثمر يمكنه تقديم ادعاؤه ليخضع للتسوية وفقا للمادة ١٢ .

المادة (١٢)

تسوية المنازعات بين المستثمر

والطرف المتعاقد المضيف

(١) يتم تسوية اى نزاع بين اى طرف متعاقد ومستثمرى الطرف المتعاقد الاخر بخصوص ادعاء المستثمر بان اجراء قد اتخذ او لم يتخذ من قبل الطرف المتعاقد الاول بصورة تمثل لخلالا لهذه الاتفاقية وبحيث تسببت فى خسارة او ضرر نتيجة هذا الاخلال , بصورة ودية بينهم قدر المستطاع .

(٢) اذا تعذرت التسوية الودية من خلال المشاورات على مدى ستة شهور من تاريخ بدء هذا النزاع . فان للمستثمر ان يعرضه للتحكيم وفقا للفقرة الرابعة. ويعتبر هذا النزاع قد نشأ عندما يقدم مستثمر من طرف متعاقد اخطارا كتابيا للطرف المتعاقد الاخر يدعى فيه ان اجراء اتخذ او لم يتخذ من قبل هذا الطرف المتعاقد يمثل لخلالا لهذه الاتفاقية , وان المستثمر قد تعرض لخسارة او ضرر بسبب هذا الاخلال

(٣) يمكن للمستثمر ان يتقدم بنزاعه وفقا لما ورد فى الفقرة ١ للتحكيم وبما يتفق مع الفقرة ٤ فقط فى احد الحالات الاتية :-

أ- موافقة المستثمر كتابة على ذلك .

- ج- . فى حالة مرور ٧٠ يوم من الالتجاء للمحكمة وعدم طلب تكوين هيئة تحكيم وفقا للمادة الفرعية ٢ - ب ولم يتم استلام تقرير من المحكمة ويمكن للمحكمة ان تبدأ البت فى الامر .
- (٤) تتكون هيئات التحكيم الخاصة بالمتنازعات حول موضوعات اجرائية متخصصة او امور مالية اخرى من أشخاص ذو خبرة متصلة بالخدمة المالية محل النزاع .
- (٥) الفقرة الفرعية ٢ (ب) من المادة ٢ لاتنطبق على الخدمات المالية .

المادة (١٢)

لجـراءات الضرائب

- (١) ما لم يرد فى نص هذه المادة فإن هذه الاتفاقية لاتشمل اى اجراءات خاصة بالضرائب .
- (٢) لا يوجد فى هذه الاتفاقية مامن شأنه ان يؤثر على حقوق والتزامات للاطراف المتعاقدة تحت اى اتفاقيات ضريبية .
وفى حالة ظهور اى تفارض بين مواد هذه الاتفاقية واى اتفاقيات ضريبية اخرى فى شروط هذا الاتفاق فان مواد احكام الاتفاقيات الضريبية هى التى تسرى على هذا التعارض .
- (٣) وفقا للفقرة ٢ فان اى ادعاء للمستثمر بأن اجراء ضريبي يقوم به الطرف المتعاقد يمثل انتهاكا لاتفاق بين سلطات الحكومة المركزية لطرف متعاقد والمستثمر بخصوص لاستثمار ما سنعتر ادعاء بانتهاك هذه الاتفاقية مالم تقم السلطات الضريبية لطرفين المتعاقدين فى مدة لاتزيد عن ستة شهور من تاريخ ابلاغها بادعاء المستثمر بالتحديد المشترك بان الاجراء لا يخالف هذه الاتفاقية .

المادة (١١)

الاستثمار فى الخدمات الماليه

(١) لا يمكن تفسير اى مما ورد فى هذا الاتفاق بما يمنح الطرف المتعاقد من اقرار أو الحفاظ على اجراءات او معايير وقائية مقبولة مثل :

- أ- حماية المستثمرين . المودعين والمتعاملين فى سوق المال ومالكي الحوافظ الماليه او الاشخاص القائمين بالعمل بالمؤسسات الماليه .
- ب- المحافظة على امن وسلامة ونزاهة او المسئولية الماليه للمؤسسات الماليه .
- ج- ضمان نزاهة واستقرار النظام المالي لاي من الطرفين المتعاقدين .

(٢) مع عدم الاخلال بالفقرات (١) ، (٢) و (٤) من المادة التاسعة وبدون تحديد قابلية تطبيق الفقرة الثالثة من المادة التاسعة يمكن لاي طرف متعاقد منع او تحديد تحويلات مقدمه من مؤسسات ماليه الى أو لصالح عضو او شخص ينتمى الى هذه المؤسسة من خلال الاجراءات والتطبيق المنصف والغير مميز المطبقة لامن وسلامة المؤسسات الماليه .

(٢) أ- عندما يتقدم مستثمر . بطلب للتحكيم وفقا للمادة ١٢ ، بينما يستند الطرف المتعاقد على الفقرات (١) و (٢) عاليه فان للمحكمة المنشأة طبقا للمادة ١٢ طلب تقرير مكتوب بناء على طلب هذا الطرف المتعاقد من الاطراف المتعاقدة عن مدى صحة هذا الدفاع فى مقابل ادعاء المستثمر . ولا تستطيع المحكمة الاستمرار فى نظر هذا الموضوع قبل الحصول على التقرير وفقا لهذه المادة .

ب- بناء على الطلب المسلم وفقا للمادة الفرعية ٢- أ يمكن للاطراف المتعاقدة تقديم تقرير مكتوب وفقا للمادة ١٥ سواء بناء على اتفاق يتم بمد التشاور بين السلطات الماليه المعنية لدى الطرفين المتعاقدين او بواسطة هيئة تحكيم . ويتم تسليم التقرير للمحكمة ويصبح ملزما لها .

- (٧) وبدون تجاهل للفترتين (١، ٢) قد يمنع الطرف المتعاقد التحويل طبقاً لقوانينه خلال التطبيق القائم على العدل وحسن النية وعدم التمييز فيما يتعلق بـ :-
- أ- الافلاس . العجز عن سداد الدين أو حماية حقوق الدائنين .
 - ب- اصدار أو الاتجار أو التعامل في الأوراق المالية.
 - ج- اعتداءات قانونية أو جنائية .
 - د- تقارير عن تحويلات عملة أو أى أدوات مالية. أو ضمان الالتزام باحكام الإجراءات القضائية .
 - هـ- العدالة المؤكدة في الإجراءات القضائية .
- (٤) ليس لاي طرف متعاقد أن يلزم مستثمريه بالتحويل أو معاقبة مستثمريه الذين فشلوا في تحويل العوائد المرتبطة باستثمارات في إقليم الطرف الاخر .
- (٥) الفقرة الرابعة لن تفسر على انها تمنع الطرف المتعاقد من فرض أى إجراء خلال التطبيق القائم على العدل وحسن النية وعدم التمييز للقوانين المرتبطة بالمسائل المتضمنة في الفقرة الفرعية (أ) من (هـ) في الفقرة ٢ .

المادة (١٠)

الاحتمال

- (١) في حالة قيام احد الطرفين المتعاقدين او وكيل عنه بدفع لاي من مستثمريه في اطار ضمان او عقد تأمين خاص باستثمار يعترف الطرف المتعاقد الاخر بصلاحيه هذا الاحلال لصالح الطرف التعاقدى او الوكيل عنه بالنسبة لاي حق منح لهذا المستثمر .
- (٧) يكون للطرف المتعاقد أو أى وكاله التي لها الحق في الاحلال في الحقوق الخاصة بالمستثمر طبقاً للفقرة (١) من هذه المادة نفس الحقوق في جميع الاحوال كحقوق المستثمر المتعلقة بالاستثمار وعوائده . وقد تمارس هذه الحقوق بواسطة الطرف المتعاقد أو أى وكيل عنه أو بواسطة المستثمر في حالة موافقة الطرف المتعاقد او الوكيل عنه على ذلك .

مقابل تعويض مناسب وفوري ويتم احتساب قيمة هذا التعويض على اساس القيمة الحقيقية للاستثمار او العوائد المصادرة قبل المصادرة مباشرة او في وقت اعلانها ايها اسبق ويتم دفع التعويض من تاريخ المصادرة على اساس سعر الفائدة التجارى العادى دون ابطاء ويمكن تحويلها بحرية .

(٧) يكون للمستثمر المتضرر. فى ظل قانون الطرف المتعاقد الذى قام بالمصادرة الحق فى اللجوء الفورى للقضاء أو سلطة اخرى مستقلة لهذا الطرف بالنسبة لحالته وتقييم استثماراته أو عوائدها وذلك طبقا للمبادئ المذكورة فى هذه المادة.

المادة (٩)

تحويل الاموال

(١) يضمن كلا الطرفين المتعاقدين لمستثمرى الطرف الاخر التحويل الغير مشروط للاستثمار وعوائده . ودون المساس بعمومية ما سبق , يضمن كل طرف متعاقد للمستثمر حرية تحويل مايلى

- أ- المبالغ المدفوعة وفاء بالقروض الواردة من الخارج المتعلقة بالاستثمار .
- ب- المبالغ الناتجة عن التصفية الكلية او الجزئية لاي استثمار .
- ج- المرتبات والاجور وى مكافآت اخرى خاصة بمواطنى احد الاطراف المتعاقدة التى يحصلون عليها فى اراضى الطرف الاخر بموجب تصاريح العمل المتعلقة بالاستثمار فى اقليم الطرف المتعاقد الاخر .
- د- اى تعويض مستحق لمستثمر طبقا للمادتين ٧ , ٨ من هذا الاتفاق .

(٧) تتم التحويلات بدون ابطاء بعملة قابلة للتحويل التى تم بها الاستثمار الاصلى بها او الى عملة قابلة للتحويل متفق عليها بين المستثمر والطرف المتعاقد المعنى . ومالم يتفق المستثمر على غير ذلك , يتم التحويل وفقا لسعر الصرف السائد فى تاريخ التحويل .

(٧) تستثنى الاستثمارات فى الصناعات الثقافية من مواد هذ الاتفاقية " الصناعات الثقافية " تعنى الاشخاص الطبيعية أو الشركات التى تعمل فى أى من الانشطة التالية :-

- أ- النشر والتوزيع او بيع الكتب والمجلات والنشرات الدورية او الصحف سواء عن طريق الطباعة او النسخ ولاتشمل كانشاط وحيد طباعة او النسخ لاي مما سبق .
- ب- انتاج وتوزيع بيع وعرض افلام السينما والفيديو المسجلة .
- ج- انتاج وتوزيع وبيع وعرض التسجيلات الموسيقية والمسموعة او بالفيديو .
- د- نشر وتوزيع وبيع او عرض الموسيقى سواء المطبوعة أو المسجلة آليا .
- هـ- الاتصالات بالراديو والتي يتم ارسالها لاستقبالها بواسطة الجمهور العام اوالبيث من خلال الراديو او التليفزيون او بموضلات الكابلات وكافة برامج الاقمار الفضائية وخدمات شبكات البيث

المادة (٧)

التعويض عن الخسائر

يمنح كل طرف متعاقد استثمارات وعوائد مستثمرى الطرف المتعاقد الاخر الذى يتعرض لخسائر بسبب نزاع مسلح او طوارئ قومية او كارثة طبيعية فى اقليمه معاملة لاتقل افضلية عن تلك التى يمنحها لمستثمريه او مستثمرى اى دولة ثالثة فيما يتعلق برد او تعويض او اى تسوية اخرى .

المادة (٨)

المصادرة

(١) لن تخضع استثمارات او عوائد مستثمرى اى من الطرفين المتعاقدين لاجراءات تأميم او نزع الملكية او اى اجراء مماثل الاثر فى اقليم الطرف المتعاقد الاخر الا من لجل الصالح العام ووفقا لاجراء قانونى صحيح وبدون تمييز فى

(٧) على كل طرف من الطرفين المتعاقدين ان يمنح لمواطني الطرف الاخر الدخول المؤقت في حالة ما اذا كان يعملون في شركة ترغب تقديم خدمات للشركة او فرع لها سواء بصفة ادارية او تنفيذية بما يتفق مع قوانينه ونظمه وسياساته الخاصة بدخول الاجانب .

المادة (٦)

استثناءات متنوعة

(١) أ- يمكن لاي طرف متعاقد ان ينتقص من المواد (٤.٣) بما يتسق مع ما جاء في الاعلان النهائي في دورة أوروغواي لمفاوضات التجارة التي عقدت في ابريل عام ١٩٩٤ بمراكش .

ب- لا تنطبق نصوص المادة (٨) على التراخيص الاجبارية الممنوحة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية الى الحد الذي تم تحديده في مفاوضات مؤتمر التجارة العالمية الذي عقدت في ١٥ ابريل ١٩٩٤ .

(٧) الاشتراطات الواردة بالمادة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة في هذا الاتفاق لا تسرى على :-

- أ- المشتريات من قبل الحكومة او شركة عامة .
- ب- دعم او منح مقدمة بواسطة حكومة او شركة عامة بما في ذلك قروض حكومية , ضمانات , تأمين .
- ج- اى اجراء يحمى مستثمري الطرف المتعاقد الاخر واستثماراتهم من اية حقوق او افضليات ممنوحة للسكان الاصليين في كندا (الهنود الاحمر والاسكيمو والاجناس الاخرى) او
- د- اى برنامج معونة حالي او مستقبلي لدعم التنمية الاقتصادية سواء كان اتفاق ثنائي او في اطار اتفاق متعدد الاطراف مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الخاص بقروض التصدير .

(د) حق كل طرف متعاقد في منح او الاستمرار في استثناء القائمة بالنسبة للقطاعات او المواضيع المدرجة في ملحق هذه الاتفاقية

المادة (٥)

اجراءات لخسرى

(١) أ- لا يمكن لاي طرف متعاقد ان يطالب الطرف المنشئ لاستثمار طبقا لهذه الاتفاقية. تعيين افراد الادارة العليا من جنسية محددة .

ب- يمكن لاي طرف متعاقد ان يطالب بأن تكون الاغلبية في مجلس الادارة او اي لجنة منهم لاي شركة تمثل استثمار تحت مظلة هذه الاتفاقية .من جنسية محددة او من المقيمين على اقليمه بشرط الا يؤدي هذا الطلب الى الحد ماديا من قدرة المستثمر على التحكم في استثماراته .

(٢) لا يستطيع اى من الطرفين المتعاقدين فرض اى من المتطلبات التالية المتعلقة بالتصريح بانشاء او تملك استثمار او تطبيق اى من المتطلبات التالية الخاصة لتنظيم هذا الاستثمار :-

- أ- تصدير مستوى معين او نسبة من السلع .
- ب- لتحقيق مستوى معين او نسبة من المكون المحلى .
- ج- شراء . استخدام البضائع أو اعطاء افضلية للسلع او الخدمات المنتجة في اقليمه أو شراء سلع وخدمات في اقليمه .
- د- الربط باية طريقة بين حجم او قيمة الواردات بحجم او قيمة الصادرات او كمية التدفقات الداخلة من العملة الصعبة المرتبطة بالاستثمار .
- هـ- بنقل تكنولوجيا . عملية انتاج او معرفة مملوكة الى اشخاص في اقليمه متصل بمالك هذه التكنولوجيا الا في حالة ما اذا كان هذا الطلب او الالتزام مفروضاً من المحكمة او محكمة ادارية او جهة لها تطبيق قواعد المنافسة وذلك لعلاج اى لخلال للقوانين المنافسة او بطريقة لاتعارض مع مواد هذه الاتفاقية

جـ- أو يرتبط بـ :-

- ١- الطيران .
- ٢- شبكات الاتصالات وخدماتها .
- ٣- المصائد .
- ٤- الشئون البحرية شاملة الانفاذ
- ٥- الخدمات المالية .

المادة (٤)

المعاملة الوطنية بعد التأسيس والاستثناءات لها

(١) يمنح كل طرف متعاقد استثمارات أو عوائد مستثمرى الطرف الاخر معاملة لاتقل أفضلية عن تلك التى يمنحها لاستثمارات أو عوائد مستثمريه فيما يتعلق بالتوسع والادارة والتشغيل والبيع أو التصرف فى هذه الاستثمارات .

(٢) الفقرة ٣ (أ) من المادة ٢, والفقرة (١) من هذه المادة والفقرات ١ , ٢ من المادة (٥) لاتنطبق على :

(أ) ١- اى اجراءات قائمة غير متسقة يتم اتباعها فى اقليم اى طرف متعاقد , و

٢- اى اجراء متبع أو يقر بعد تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ عند تاريخ البيع أو التصرف فى حصة الملكية الحكومية فى , او اصول , شركة عامة قائمة او مؤسسة حكومية , تحظر او تفرض قيودا على تملك حصة ملكية او اصول او تفرض متطلبات متعلقة بجنسية الادارة العليا او اعضاء مجلس الادارة .

(ب) الاستمرار فى او التجديد الفورى لاي اجراء غير متسق مشار اليه فى الفقرة الفرعية (أ) .

(ج) اى تعديل لاي اجراء غير متسق مذكور فى الفقرة الفرعية (أ) : بالتقديرالذى لاىؤدى التعديل الى الانتقاص من تطابق هذا الاجراء بالشكل الذى كان عليه قبل التعديل مباشرة , مع هذه الالتزامات .

- أ- مستثمرين حاليين أو مستثمرين مرتقبين : أو
ب- مستثمرين حاليين أو مستثمرين مرتقبين لاي دولة ثالثة .
- ٤) أ- اية قرارات لاي من الطرفين المتعاقدين غير مخالفة لاجراءات هذا الاتفاق بالنسبة لامكانية السماح بامتلاك او عدمه , لن تكون خاضعة لاحكام المواد ١٢ , ١٥ لهذا الاتفاق .
- ب- قرارات اي من الطرفين المتعاقدين بعدم السماح بتأسيس اي شركة اعمال جديدة او امتلاك شركة اعمال قائمة او حصة فيها بواسطة مستثمرين حاليين او مرتقبين ليست خاضعة لاحكام المادة ١٢ من هذه الاتفاقية
- المادة (٢)
مبدأ معاملة الدولة الاولى بالرعاية بعد التأسيس
والاستثناءات لهذا المبدأ

- ١) يمنح كل طرف متعاقد استثمارات أو عوائد مستثمرى الطرف الاخر معاملة لا تقل افضلية تحت نفس الظروف عن تلك التى يمنحها لاستثمارات أو عوائد مستثمرى أى دولة ثالثة .
- ٢) يمنح كل طرف متعاقد مستثمرى الطرف المتعاقد الاخر معاملة لا تقل افضلية عن تلك التى تمنح لمستثمرى أى دولة ثالثة تحت نفس الظروف فيما يتعلق بالادارة , الانتفاع , والتمتع , أو التصرف فى استثماراتهم أو عوائدها .
- ٣) لن تطبيق احكام الفقرة (٣-ب) للمادة ٧ والفقرات (١) , (٢) من هذه المادة على معاملة بواسطة طرف متعاقد بالنسبة لاي اتفاق ثنائى أو متعدد قائما حاليا أو مستقبلا يتم بمقتضاها :-
- أ- تأسيس أو تقوية أو توسيع منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى .
ب- التفاوض فى اطار الجات و تحرير التجارة فى الخدمات او التجارة .

(ى) "شركة عامة" تعنى شركة مملوكة للحكومة او تسيطر على ملكيتها الحكومة .
(ك) "الاقليم" يعنى :

١- بالنسبة لكندا: الاقليم الكندى وكذلك المناطق البحرية بما فيها قاع وباطن الارض والمساحات المغمورة التي تمتد الى ماوراء بحرهما الاقليمى التي تمارس عليها كندا وفقا للقانون الدولى ،الحقوق السيادية لاغراض اكتشاف واستخراج الموارد الطبيعية لتلك المناطق .

٢- بالنسبة لجمهورية مصر العربية: الاراضى الواقعة داخل الحدود الدولية للطرف المتعاقد والمياه الداخلية والبحر الاقليمى والجرف القارى والمنطقة الاقتصادية الخالصة الخاضعة لسيادة الدولة او لولايتها الاقليمية وفق احكام القانون الدولى .

المسألة (٢)

تأسيس وامتلاك وحماية الاستثمارات

(١) على كل طرف من الطرفين المتعاقدين تشجيع خلق ظروف افضل لمستثمرى الطرف المتعاقد الاخر للاستثمار فى اقليمه .

(٢) يمنح كل طرف من الطرفين المتعاقدين استثمار وعوائد مستثمرى الطرف الاخر المتعاقد .

أ- معاملة عادله ومنصفة وفقا لمبادئ القانون الدولى و
ب- الحماية الكاملة والامن .

(٣) يسمح كل طرف من الطرفين المتعاقدين باقامة مشروعات جديدة او امتلاك مشروعات قائمة او حصة المشاركة فيها بواسطة مستثمرين او مستثمرين مرتقبين من الطرف المتعاقد الاخر على اساس معاملة لاتقل أفضلية عن تلك التي فى ظروف معادلة تسمح بامتلاك او تأسيس من قبل :-

(ز) "المستثمر" يعنى
فى حالة كندا

-
- ١- اى شخص طبيعى حاملا الجنسية او الاقامة الدائمة فى كندا طبقا لقوانينها.
 - ٢- اى منشأة انشئت او تكونت وفقا للقوانين المطبقة فى كندا ، يقوم بالاستثمار فى اقليم جمهورية مصر العربية .

فى حالة جمهورية مصر العربية :

اى شخص طبيعى او اعتبارى بما فى ذلك حكومة جمهورية مصر العربية يستثمر فى اقليم كندا

- ١- ويعنى " شخص طبيعى " اى شخص طبيعى يحمل جنسية جمهورية مصر العربية طبقاً لقوانينها ولا يتمتع بالجنسية الكندية .
- ٢- ويعنى " شخص اعتبارى " اى منشأة تكونت او انشئت وفقا لقوانين جمهورية مصر العربية مثل المنشآت العامة والشركات العامة والخاصة والمؤسسات والمنظمات والتي لها اقامة دائمة فى اقليم جمهورية مصر العربية

(ح) "الاجراء"

يعنى اى قانون ، لائحة ، اجراء ، متطلب او ممارسة :-

(ط) "العائدات" تعنى كل الايرادات الناتجة عن استثمار وعلى الاخص وليس على سبيل الحصر الارباح والفوائد والارباح الرأسمالية وارباح الاسهم والاتاوات والرسوم او اى دخل جار .

(د) " مؤسسة مالية " تعنى أى مؤسسة مالية وسيطة أو أخرى فوضت لاداء اعمال ويتم تنظيمها أو الاشراف عليها كمؤسسة مالية طبقا لقانون الطرف المتعاقد المتقامة على ارضه .

(هـ) " حقوق الملكية الفكرية " تعنى حقوق الطبع و الحقوق الاخرى المرتبطة بها والعلامات التجارية . حقوق براءات الاختراع . حقوق نسخ التصميمات الدقيقة المرتبطة بالدوائر المتكاملة . حقوق الاسرار التجارية والحقوق المرتبطة بانتاج النبات وحقوق المؤشرات الجغرافية وحقوق التصميم الصناعية .

(و) "الاستثمار" يعنى اى نوع من الاصول المملوكة او المدارة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر من خلال مستثمر لدولة ثالثة بواسطة مستثمر احد الطرفين المتعاقدين فى اقليم الطرف الاخر وفقا لقوانين الاخير ويشمل على سبيل المثال لا الحصر :-

- 1- الاموال المنقولة وغير المنقولة وكذلك ايه حقوق ملكية كالرهونات والحجوزات او الضمانات .
- 2- الحصص , الاسهم , السندات و الشهادات المالية او اى شكل اخر من اشكال المشاركة فى شركة او منشأة اعمال أو مشروعات مشتركة .
- 3- الاموال , مطالبات بأموال أو مطالبات بأداء , وفقا لعقد ذى قيمة مالية الشهره .
- 4- حقوق الملكية الفكرية .
- 5- حقوق ممنوحة بواسطة قانون او تعاقد , لاجراء نشاط اقتصادى وتجارى بما فى ذلك اى حقوق للبحث عن استزراع , او استخراج او استغلال موارد طبيعية .

ولكن هذا لايعنى العقارات او اى ممتلكات أخرى مادية أو غير مادية والتي لم تكتسب وفق ما كان متوقعا أو استخدمت بهدف منفعة اقتصادية أو لاي اهداف لاعمال اخرى . اى تغير فى شكل اى استثمار لن يؤثر فى كيانه كاستثمار .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاقية

بين

حكومة كندا وحكومة جمهورية مصر العربية

لتشجيع وحماية الاستثمارات

ان حكومة كندا وحكومة جمهورية مصر العربية والمشار اليهما فيما بعد بـ
"الطرفان المتعاقدان".

ادراكا منهما أن تشجيع وحماية استثمارات مستثمري احد الطرفين المتعاقدين
في اقليم الطرف الاخر سوف يكون حافزا لتنشيط مبادرات المشروعات وتنمية
التعاون الاقتصادي بينهما .

قد اتفقتا على ما يلي :-

المادة (١)

تعريفات

لاغراض هذه الاتفاقية

(أ) "المنشأة" تعنى :

- ١- اى كيان منشأ او منظم طبقا للقانون المطبق سواء تهدف للربح أو لا
وسواء ذو ملكية خاصة أو ملكية عامة بما فى ذلك اى شركة مساهمة .
شركة ائتمان ، ملكية فردية او مشتركة أو اى تنظيمات أخرى
.....
- ٢- أى فرع لمثل هذا الكيان .

(ب) "الاجراء"

يعنى الاجراء القائم فى وقت دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

(ج) " الخدمة المالية " تعنى خدمة ذات طبيعة مالية وتتضمن التأمين والخدمة
الطائرة أو تلك المعاونة لخدمة ذات طبيعة مالية .

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF CANADA AND THE
GOVERNMENT OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT FOR THE PRO-
MOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of Canada and the Government of the Arab Republic of Egypt, hereinafter referred to as the "Contracting Parties",

Recognizing that the promotion and the protection of investments of investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party will be conducive to the stimulation of business initiative and to the development of economic cooperation between them,

Have agreed as follows:

Article I. Definitions

For the purpose of this Agreement:

(a) "Enterprise" means

(i) Any entity constituted or organized under applicable law, whether or not for profit, whether privately-owned or governmentally-owned, including any corporation, trust, partnership, sole proprietorship, joint venture or other association; and

(ii) A branch of any such entity;

(b) "Existing measure" means a measure existing at the time this Agreement enters into force;

(c) "Financial service" means a service of a financial nature, including insurance, and a service incidental or auxiliary to a service of a financial nature;

(d) "Financial institution" means any financial intermediary or other enterprise that is authorized to do business and regulated or supervised as a financial institution under the law of the Contracting Party in whose territory it is located;

(e) "Intellectual property rights" means copyright and related rights, trademark rights, patent rights, rights in layout designs of semiconductor integrated circuits, trade secret rights, plant breeders' rights, rights in geographical indications and industrial design rights;

(f) "Investment" means any kind of asset owned or controlled either directly, or indirectly through an investor of a third State, by an investor of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the latter's laws and, in particular, though not exclusively, includes:

(i) Movable and immovable property and any related property rights, such as mortgages, liens or pledges;

(ii) Shares, stock, bonds and debentures or any other form of participation in a company, business enterprise or joint venture;

(iii) Money, claims to money, and claims to performance under contract having a financial value;

(iv) Goodwill;

(v) Intellectual property rights;

(vi) Rights, conferred by law or under contract, to undertake any economic and commercial activity, including any rights to search for, cultivate, extract or exploit natural resources,

but does not mean real estate or other property, tangible or intangible, not acquired in the expectation or used for the purpose of economic benefit or other business purposes.

Any change in the form of an investment does not affect its character as an investment.

(g) "Investor" means:

In the case of Canada:

(i) Any natural person possessing the citizenship of or permanently residing in Canada in accordance with its laws; or

(ii) Any enterprise incorporated or duly constituted in accordance with applicable laws of Canada, who makes the investment in the territory of the Arab Republic of Egypt; and

In the case of the Arab Republic of Egypt:

Any natural or juridical person, including the Government of the Arab Republic of Egypt who invests in the territory of Canada.

(i) The term "natural person" means any natural person holding the nationality of the Arab Republic of Egypt in accordance with its laws and who does not possess the citizenship of Canada.

(ii) The term "juridical person" means any entity established in accordance with, and recognized as a juridical person by the laws of the Arab Republic of Egypt: such as public institutions, corporations, foundations, private companies, firms, establishments and organizations, and having permanent residence in the territory of the Arab Republic of Egypt.

(h) "Measure" includes any law, regulation, procedure, requirement, or practice;

(i) "Returns" means all amounts yielded by an investment and in particular, though not exclusively, includes profits, interest, capital gains, dividends, royalties, fees or other current income;

(j) "State enterprise" means an enterprise that is governmentally-owned or controlled through ownership interests by a government;

(k) "Territory" means:

(i) In respect of Canada, the territory of Canada, as well as those maritime areas, including the seabed and subsoil adjacent to the outer limit of the territorial sea, over which Canada exercises, in accordance with international law, sovereign rights for the purpose of exploration and exploitation of the natural resources of such areas;

(ii) In respect of the Arab Republic of Egypt, the land territory and territorial waters of the Arab Republic of Egypt, as well as the exclusive economic zone and the continental shelf that extends outside the limits of the territorial waters of the Arab Republic of Egypt, over which it has jurisdiction and sovereign rights pursuant to international law.

Article II. Establishment, Acquisition and Protection of Investments

1. Each Contracting Party shall encourage the creation of favourable conditions for investors of the other Contracting Party to make investments in its territory.

2. Each Contracting Party shall accord investments or returns of investors of the other Contracting Party

- (a) Fair and equitable treatment in accordance with principles of international law, and
- (b) Full protection and security.

3. Each Contracting Party shall permit establishment of a new business enterprise or acquisition of an existing business enterprise or a share of such enterprise by investors or prospective investors of the other Contracting Party on a basis no less favourable than that which, in like circumstances, it permits such acquisition or establishment by:

- (a) Its own investors or prospective investors; or
- (b) Investors or prospective investors of any third state.

4. (a) Decisions by either Contracting Party, pursuant to measures not inconsistent with this Agreement, as to whether or not to permit an acquisition shall not be subject to the provisions of Articles XIII or XV of this Agreement.

(b) Decisions by either Contracting Party not to permit establishment of a new business enterprise or acquisition of an existing business enterprise or a share of such enterprise by investors or prospective investors shall not be subject to the provisions of Article XIII of this Agreement.

Article III. Most-Favoured-Nation (MFN) Treatment after Establishment and Exceptions to MFN

1. Each Contracting Party shall grant to investments, or returns of investors of the other Contracting Party, treatment no less favourable than that which, in like circumstances, it grants to investments or returns of investors of any third State.

2. Each Contracting Party shall grant investors of the other Contracting Party, as regards their management, use, enjoyment or disposal of their investments or returns, treatment no less favourable than that which, in like circumstances, it grants to investors of any third State.

3. Subparagraph (3)(b) of Article II and paragraphs (1) and (2) of this Article do not apply to treatment by a Contracting Party pursuant to any existing or future bilateral or multilateral agreement:

- (a) Establishing, strengthening or expanding a free trade area or customs union;
- (b) Negotiated within the framework of the GATT or its successor organization and liberalizing trade in services; or
- (c) Relating to:
 - (i) Aviation;
 - (ii) Telecommunications transport networks and telecommunications transport services;

- (iii) Fisheries;
- (iv) Maritime matters, including salvage; or
- (v) Financial services.

Article IV. National Treatment after Establishment and Exceptions to National Treatment

1. Each Contracting Party shall grant to investments or returns of investors of the other Contracting Party treatment no less favourable than that which, in like circumstances, it grants to investments or returns of its own investors with respect to the expansion, management, conduct, operation and sale or disposition of investments.

2. Subparagraph (3)(a) of Article II, paragraph (1) of this Article, and paragraphs (1) and (2) of Article V do not apply to:

(a) (i) Any existing non-conforming measures maintained within the territory of a Contracting Party; and

(ii) Any measure maintained or adopted after the date of entry into force of this Agreement that, at the time of sale or other disposition of a government's equity interests in, or the assets of, an existing state enterprise or an existing governmental entity, prohibits or imposes limitations on the ownership of equity interests or assets or imposes nationality requirements relating to senior management or members of the board of directors;

(b) The continuation or prompt renewal of any non-conforming measure referred to in subparagraph (a);

(c) An amendment to any non-conforming, measure referred to in subparagraph (a), to the extent that the amendment does not decrease the conformity of the measure, as it existed immediately before the amendment, with those obligations;

(d) The right of each Contracting Party to make or maintain exceptions within the sectors or matters listed in the Annex to this Agreement.

Article V. Other Measures

1. (a) A Contracting Party may not require that an enterprise of that Contracting Party, that is an investment under this Agreement, appoint to senior management positions individuals of any particular nationality.

(b) A Contracting Party may require that a majority of the board of directors, or any committee thereof, of an enterprise that is an investment under this Agreement be of a particular nationality, or resident in the territory of the Contracting Party, provided that the requirement does not materially impair the ability of the investor to exercise control over its investment.

2. Neither Contracting Party may impose any of the following requirements in connection with permitting the establishment or acquisition of an investment or enforce any of the following requirements in connection with the subsequent regulation of that investment:

(a) To export a given level or percentage of goods;

(b) To achieve a given level or percentage of domestic content;

(c) To purchase, use or accord a preference to goods produced or services provided in its territory, or to purchase goods or services from persons in its territory;

(d) To relate in any way the volume or value of imports to the volume or value of exports or to the amount of foreign exchange inflows associated with such investment; or

(e) To transfer technology, a production process or other proprietary knowledge to a person in its territory unaffiliated with the transferor, except when the requirement is imposed or the commitment or undertaking is enforced by a court, administrative tribunal or competition authority, either to remedy an alleged violation of competition laws or acting in a manner not inconsistent with other provisions of this Agreement.

3. Subject to its laws, regulations and policies relating to the entry of aliens, each Contracting Party shall grant temporary entry to citizens of the other Contracting Party employed by an enterprise who seeks to render services to that enterprise or a subsidiary or affiliate thereof, in a capacity that is managerial or executive.

Article VI. Miscellaneous Exceptions

1. (a) In respect of intellectual property rights, a Contracting Party may derogate from Articles III and IV in a manner that is consistent with the Final Act Embodying the Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, done at Marrakesh on 15th April, 1994.¹

(b) The provisions of Article VIII do not apply to the issuance of compulsory licenses granted in relation to intellectual property rights, or to the revocation, limitation or creation of intellectual property rights, to the extent that such issuance, revocation, limitation or creation is consistent with the Final Act Embodying the Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, done at Marrakesh on 15th April, 1994.

2. The provisions of Articles II, III, IV and V of this Agreement do not apply to:

(a) Procurement by a government or state enterprise;

(b) Subsidies or grants provided by a government or a state enterprise, including government-supported loans, guarantees and insurance;

(c) Any measure denying investors of the other Contracting Party and their investments any rights or preferences provided to the aboriginal peoples of Canada; or

(d) Any current or future foreign aid program to promote economic development, whether under a bilateral agreement, or pursuant to a multilateral arrangement or agreement, such as the OECD Agreement on Export Credits.

3. Investments in cultural industries are exempt from the provisions of this Agreement. "Cultural industries" means natural persons or enterprises engaged in any of the following activities:

(a) The publication, distribution, or sale of books, magazines, periodicals or newspapers in print or machine readable form but not including the sole activity of printing or typesetting any of the foregoing;

(b) The production, distribution, sale or exhibition of film or video recordings;

1. United Nations, Treaty Series, vols. 1867-1869, No. 1-31874.

- (c) The production, distribution, sale or exhibition of audio or video music recordings;
- (d) The publication, distribution, sale or exhibition of music in print or machine readable form; or
- (e) Radiocommunications in which the transmissions are intended for direct reception by the general public, and all radio, television or cable broadcasting undertakings and all satellite programming and broadcast network services.

Article VII. Compensation for Losses

Investors of one Contracting Party who suffer losses because their investments or returns on the territory of the other Contracting Party are affected by an armed conflict, a national emergency or a natural disaster on that territory, shall be accorded by such latter Contracting Party, in respect of restitution, indemnification, compensation or other settlement, treatment no less favourable than that which it accords to its own investors or to investors of any third State.

Article VIII. Expropriation

1. Investments or returns of investors of either Contracting Party shall not be nationalized, expropriated or subjected to measures having an effect equivalent to nationalization or expropriation (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting Party, except for a public purpose, under due process of law, in a non-discriminatory manner and against prompt, adequate and effective compensation. Such compensation shall be based on the genuine value of the investment or returns expropriated immediately before the expropriation or at the time the proposed expropriation became public knowledge, whichever is the earlier, shall be payable from the date of expropriation at a normal commercial rate of interest, shall be paid without delay and shall be effectively realizable and freely transferable.

2. The investor affected shall have a right, under the law of the Contracting Party making the expropriation, to prompt review, by a judicial or other independent authority of that Party, of its case and of the valuation of its investment or returns in accordance with the principles set out in this Article.

Article IX. Transfer of Funds

1. Each Contracting Party shall guarantee to an investor of the other Contracting Party the unrestricted transfer of investments and returns. Without limiting the generality of the foregoing, each Contracting Party shall also guarantee to the investor the unrestricted transfer of:

- (a) Funds in repayment of loans related to an investment;
- (b) The proceeds of the total or partial liquidation of any investment;
- (c) Wages and other remuneration accruing to a citizen of the other Contracting Party who was permitted to work in connection with an investment in the territory of the other Contracting Party;

(d) Any compensation owed to an investor by virtue of Articles VII or VIII of the Agreement.

2. Transfers shall be effected without delay in the convertible currency in which the capital was originally invested or in any other convertible currency agreed by the investor and the Contracting Party concerned. Unless otherwise agreed by the investor, transfers shall be made at the rate of exchange applicable on the date of transfer.

3. Notwithstanding paragraphs 1 and 2, a Contracting Party may prevent a transfer through the equitable, non-discriminatory and good faith application of its laws relating to:

- (a) Bankruptcy, insolvency or the protection of the rights of creditors;
- (b) Issuing, trading or dealing in securities;
- (c) Criminal or penal offenses;
- (d) Reports of transfers of currency or other monetary instruments; or
- (e) Ensuring the satisfaction of judgments in adjudicatory proceedings.

4. Neither Contracting Party may require its investors to transfer, or penalize its investors that fail to transfer, the returns attributable to investments in the territory of the other Contracting Party.

5. Paragraph 4 shall not be construed to prevent a Contracting Party from imposing any measure through the equitable, non-discriminatory and good faith application of its laws relating to the matters set out in subparagraphs (a) through (e) of paragraph 3.

Article X. Subrogation

1. If a Contracting Party or any agency thereof makes a payment to any of its investors under a guarantee or a contract of insurance it has entered into in respect of an investment, the other Contracting Party shall recognize the validity of the subrogation in favour of such Contracting Party or agency thereof to any right or title held by the investor.

2. A Contracting Party or any agency thereof which is subrogated to the rights of an investor in accordance with paragraph (1) of this Article, shall be entitled in all circumstances to the same rights as those of the investor in respect of the investment concerned and its related returns. Such rights may be exercised by the Contracting Party or any agency thereof or by the investor if the Contracting Party or any agency thereof so authorizes.

Article XI. Investment in Financial Services

1. Nothing in this Agreement shall be construed to prevent a Contracting Party from adopting or maintaining reasonable measures for prudential reasons, such as:

- (a) The protection of investors, depositors, financial market participants, policy-holders, policy-claimants, or persons to whom a fiduciary duty is owed by a financial institution;
- (b) The maintenance of the safety, soundness, integrity or financial responsibility of financial institutions; and
- (c) Ensuring the integrity and stability of a Contracting Party's financial system.

2. Notwithstanding paragraphs (1), (2) and (4) of Article IX, and without limiting the applicability of paragraph (3) of Article IX, a Contracting Party may prevent or limit transfers by a financial institution to, or for the benefit of, an affiliate of or person related to such institution or provider, through the equitable, non-discriminatory and good faith application of measures relating to maintenance of the safety, soundness, integrity or financial responsibility of financial institutions.

3. (a) Where an investor submits a claim to arbitration under Article XIII, and the disputing Contracting Party invokes paragraphs (1) or (2) above, the tribunal established pursuant to Article XIII shall, at the request of that Contracting Party, seek a report in writing from the Contracting Parties on the issue of whether and to what extent the said paragraphs are a valid defence to the claim of the investor. The tribunal may not proceed pending receipt of a report under this Article.

(b) Pursuant to a request received in accordance with subparagraph 3(a), the Contracting Parties shall proceed in accordance with Article XV, to prepare a written report, either on the basis of agreement following consultations, or by means of an arbitral panel. The consultations shall be between the financial services authorities of the Contracting Parties. The report shall be transmitted to the tribunal, and shall be binding on the tribunal.

(c) Where, within 70 days of the referral by the tribunal, no request for the establishment of a panel pursuant to subparagraph 3(b) has been made and no report has been received by the tribunal, the tribunal may proceed to decide the matter.

4. Panels for disputes on prudential issues and other financial matters shall have the necessary expertise relevant to the specific financial service in dispute.

5. Sub-paragraph 3(b) of Article II does not apply in respect of financial services.

Article XII. Taxation Measures

1. Except as set out in this Article, nothing in this Agreement shall apply to taxation measures.

2. Nothing in this Agreement shall affect the rights and obligations of the Contracting Parties under any tax convention. In the event of any inconsistency between the provisions of this Agreement and any such convention, the provisions of that convention apply to the extent of the inconsistency.

3. Subject to paragraph (2), a claim by an investor that a tax measure of a Contracting Party is in breach of an agreement between the central government authorities of a Contracting Party and the investor concerning an investment shall be considered a claim for breach of this Agreement unless the taxation authorities of the Contracting Parties, no later than six months after being notified of the claim by the investor, jointly determine that the measure does not contravene such agreement.

4. Article VIII may be applied to a taxation measure unless the taxation authorities of the Contracting Parties, no later than six months after being notified by an investor that he disputes a taxation measure, jointly determine that the measure is not an expropriation.

5. If the taxation authorities of the Contracting Parties fail to reach the joint determinations specified in paragraphs (3) and (4) within six months after being notified, the investor may submit its claim for resolution under Article XIII.

Article XIII. Settlement of Disputes between an Investor and the Host Contracting Party

1. Any dispute between one Contracting Party and an investor of the other Contracting Party, relating to a claim by the investor that a measure taken or not taken by the former Contracting Party is in breach of this Agreement, and that the investor has incurred loss or damage by reason of, or arising out of, that breach, shall, to the extent possible, be settled amicably between them.

2. If a dispute has not been settled amicably through consultations within a period of six months from the date on which it was initiated, it may be submitted by the investor to arbitration in accordance with paragraph (4). For the purposes of this paragraph, a dispute is considered to be initiated when the investor of one Contracting Party has delivered notice in writing to the other Contracting Party alleging that a measure taken or not taken by the latter Contracting Party is in breach of this Agreement, and that the investor has incurred loss or damage by reason of, or arising out of, that breach.

3. An investor may submit a dispute as referred to in paragraph (1) to arbitration in accordance with paragraph (4) only if:

(a) The investor has consented in writing thereto;

(b) The investor has waived its right to initiate or continue any other proceedings in relation to the measure that is alleged to be in breach of this Agreement before the courts or tribunals of the Contracting Party concerned or in a dispute settlement procedure of any kind;

(c) If the matter involves taxation, the conditions specified in paragraph 5 of Article XII have been fulfilled; and

(d) Not more than three years have elapsed from the date on which the investor first acquired, or should have first acquired, knowledge of the alleged breach and knowledge that the investor has incurred loss or damage.

4. The dispute may, at the election of the investor concerned, be submitted to arbitration under:

(a) The International Centre for the Settlement of Investment Disputes (ICSID), established pursuant to the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, opened for signature at Washington 18 March, 1965¹ (ICSID Convention), provided that both the disputing Contracting Party and the Contracting Party of the investor are parties to the ICSID Convention; or

(b) The Additional Facility Rules of ICSID, provided that either the disputing Contracting Party or the Contracting Party of the investor, but not both, is a party to the ICSID Convention; or

1. United Nations, Treaty Series, vol. 575, p. 159.

(c) An international arbitrator or ad hoc arbitration tribunal established under the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL).¹

5. Each Contracting Party hereby gives its unconditional consent to the submission of a dispute to international arbitration in accordance with the provisions of this Article.

6. (a) The consent given under paragraph (5), together with either the consent given under paragraph (3), or the consents given under paragraph (12), shall satisfy the requirements for:

(i) Written consent of the parties to a dispute for purposes of Chapter II (Jurisdiction of the Centre) of the ICSID Convention and for purposes of the Additional Facility Rules; and

(ii) An "agreement in writing" for purposes of Article II of the United Nations Convention for the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards, done at New York, June 10, 1958² ("New York Convention").

(b) Any arbitration under this Article shall be held in a State that is a party to the New York Convention, and claims submitted to arbitration shall be considered to arise out of a commercial relationship or transaction for the purposes of Article I of that Convention.

7. A tribunal established under this Article shall decide the issues in dispute in accordance with this Agreement and applicable rules of international law.

8. A tribunal may order an interim measure of protection to preserve the rights of a disputing party, or to ensure that the tribunal's jurisdiction is made fully effective, including an order to preserve evidence in the possession or control of a disputing party or to protect the tribunal's jurisdiction. A tribunal may not order attachment or enjoin the application of the measure alleged to constitute a breach of this Agreement. For purposes of this paragraph, an order includes a recommendation.

9. A tribunal may award, separately or in combination, only:

(a) Monetary damages and any applicable interest;

(b) Restitution of property, in which case the award shall provide that the disputing Contracting Party may pay monetary damages and any applicable interest in lieu of restitution.

A tribunal may also award costs in accordance with the applicable arbitration rules.

10. An award of arbitration shall be final and binding and shall be enforceable in the territory of each of the Contracting Parties.

11. Any proceedings under this Article are without prejudice to the rights of the Contracting Parties under Articles XIV and XV.

12. (a) A claim that a Contracting Party is in breach of this Agreement, and that an enterprise that is a juridical person incorporated or duly constituted in accordance with applicable laws of that Contracting Party has incurred loss or damage by reason of, or arising out of, that breach, may be brought by an investor of the other Contracting Party acting on

1. United Nations, *Official Records of the General Assembly, Thirty-first session, Supplement No. 17 (A/31/17)*, p. 34.

2. *Ibid.*, Treaty Series, vol. 330, p. 3.

behalf of an enterprise which the investor owns or controls directly or indirectly. In such a case

- (i) Any award shall be made to the affected enterprise;
 - (ii) The consent to arbitration of both the investor and the enterprise shall be required;
 - (iii) Both the investor and enterprise must waive any right to initiate or continue any other proceedings in relation to the measure that is alleged to be in breach of this Agreement before the courts or tribunals of the Contracting Party concerned or in a dispute settlement procedure of any kind; and
 - (iv) The investor may not make a claim if more than three years have elapsed from the date on which the enterprise first acquired, or should have first acquired, knowledge of the alleged breach and knowledge that it has incurred loss or damage.
- (b) Notwithstanding subparagraph 12(a), where a disputing Contracting Party has deprived a disputing investor of control of an enterprise, the following shall not be required:
- (i) A consent to arbitration by the enterprise under 12(a)(ii); and
 - (ii) A waiver from the enterprise under 12(a)(iii).

Article XIV. Consultations and Exchange of Information

Either Contracting Party may request consultations on the interpretation or application of this Agreement. The other Contracting Party shall give sympathetic consideration to the request. Upon request by either Contracting Party, information shall be exchanged on the measures of the other Contracting Party that may have an impact on new investments, investments or returns covered by this Agreement.

Article XV. Disputes between the Contracting Parties

1. Any dispute between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, whenever possible, be settled amicably through consultations.

2. If a dispute cannot be settled through consultations, it shall, at the request of either Contracting Party, be submitted to an arbitral panel for decision.

3. An arbitral panel shall be constituted for each dispute. Within two months after receipt through diplomatic channels of the request for arbitration, each Contracting Party shall appoint one member to the arbitral panel. The two members shall then select a national of a third State who, upon approval by the two Contracting Parties, shall be appointed Chairman of the arbitral panel. The Chairman shall be appointed within two months from the date of appointment of the other two members of the arbitral panel.

4. If within the periods specified in paragraph (3) of this Article the necessary appointments have not been made, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or is

prevented from discharging the said function, the Member of the International Court of Justice next in seniority, who is not a national of either Contracting Party, shall be invited to make the necessary appointments.

5. The arbitral panel shall determine its own procedure. The arbitral panel shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be binding on both Contracting Parties. Unless otherwise agreed, the decision of the arbitral panel shall be rendered within six months of the appointment of the Chairman in accordance with paragraphs (3) or (4) of this Article.

6. Each Contracting Party shall bear the costs of its own member of the panel and of its representation in the arbitral proceedings; the costs related to the Chairman and any remaining costs shall be borne equally by the Contracting Parties. The arbitral panel may, however, in its decision direct that a higher proportion of costs shall be borne by one of the two Contracting Parties, and this award shall be binding on both Contracting Parties.

7. The Contracting Parties shall, within 60 days of the decision of a panel, reach agreement on the manner in which to resolve their dispute. Such agreement shall normally implement the decision of the panel. If the Contracting Parties fail to reach agreement, the Contracting Party bringing the dispute shall be entitled to compensation or to suspend benefits of equivalent value to those awarded by the panel.

Article XVI. Transparency

1. The Contracting Parties shall, within a two year period after the entry into force of this Agreement, exchange letters listing, to the extent possible, any existing measures that do not conform to the obligations in subparagraph (3)(a) of Article II, Article IV or paragraphs (1) and (2) of Article V.

2. Each Contracting Party shall, to the extent practicable, ensure that its laws, regulations, procedures, and administrative rulings of general application respecting any matter covered by this Agreement are promptly published or otherwise made available in such a manner as to enable interested persons and the other Contracting Party to become acquainted with them.

Article XVII. Application and General Exceptions

1. This Agreement shall apply to any investment made by an investor of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party before or after the entry into force of this Agreement.

2. Nothing in this Agreement shall be construed to prevent a Contracting Party from adopting, maintaining or enforcing any measure otherwise consistent with this Agreement that it considers appropriate to ensure that investment activity in its territory is undertaken in a manner sensitive to environmental concerns.

3. Provided that such measures are not applied in an arbitrary or unjustifiable manner, or do not constitute a disguised restriction on international trade or investment, nothing in this Agreement shall be construed to prevent a Contracting Party from adopting or maintaining measures, including environmental measures:

(a) Necessary to ensure compliance with laws and regulations that are not inconsistent with the provisions of this Agreement;

(b) Necessary to protect human, animal or plant life or health; or

(c) Relating to the conservation of living or non-living exhaustible natural resources if such measures are made effective in conjunction with restrictions on domestic production or consumption.

Article XVIII. Entry into Force

1. Each Contracting Party shall notify the other in writing of the completion of the procedures required in its territory for the entry into force of this Agreement. This Agreement shall enter into force on the date of the latter of the two notifications.

2. This Agreement shall remain in force for a period of 15 years and thereafter shall continue in force indefinitely unless either Contracting Party notifies the other Contracting Party in writing of its intention to terminate it. The termination of this Agreement shall become effective one year after notice of termination has been received by the other Contracting Party. In respect of investments or commitments to invest made prior to the date when the termination of this Agreement becomes effective, the provisions of Articles I to XVII inclusive of this Agreement shall remain in force for a period of fifteen years.

3. (a) This Agreement may be amended or modified with the agreement, in writing, of the Contracting Parties.

(b) Any amendment or modification of this Agreement shall enter into force in accordance with the procedure set out in paragraph (2) above.

In witness whereof, the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in duplicate, in Cairo, on this 13th day of November 1996, in the English, French and Arabic languages, all versions being equally authentic.

For the Government of Canada:

MICHAEL D. BELL

For the Government of the Arab Republic of Egypt:

NAWAL ABDEL MONEIM EL TATAWY

ANNEX

1. In accordance with Article IV, subparagraph 2(d), Canada reserves the right to make and maintain exceptions in the sectors or matters listed below:

Social services (i.e. public law enforcement; correctional services; income security or insurance; social security or insurance; social welfare; public education; public training; health and child care);

Services in any other sector;

Government securities -- as described in SIC 8152;

Residency requirements for ownership of oceanfront land;

Measures implementing the Northwest Territories and the Yukon Oil and Gas Accords.

2. For the purpose of this Annex, "SIC" means, with respect to Canada, Standard Industrial Classification numbers as set out in Statistics Canada, Standard Industrial Classification, fourth edition, 1980.

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DU CANADA ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ARABE D'ÉGYPTE POUR L'ENCOURAGEMENT ET LA PROTECTION DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement du Canada et le Gouvernement de la République arabe d'Égypte, ci-après appelés les "Parties Contractantes",

Reconnaissant que l'encouragement et la protection réciproque des investissements faits par les investisseurs d'une Partie Contractante sur le territoire de l'autre Partie Contractante sont propres à stimuler les initiatives commerciales et à développer la coopération économique entre elles,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Définitions

Dans le présent Accord, les termes :

a) "Droits de propriété intellectuelle" désignent les droits d'auteur et les droits apparentés, les marques de commerce, les brevets, les schémas de configuration de circuits intégrés semi-conducteurs, les secrets commerciaux, les obtentions végétales, les indications géographiques et les dessins industriels;

b) "Entreprise" désigne :

i) Toute entité constituée ou formée en vertu des lois applicables, qu'elle ait ou non pour but la réalisation de bénéfices pécuniaires et qu'elle appartienne à des sujets de droit privé ou de droit public, y compris toute personne morale ("corporation" ou société par action), fiducie, société, entreprise individuelle, coentreprise ou toute autre forme de regroupement; et

ii) Un organe satellite de cette entité;

c) "Entreprise publique" désigne une entreprise qui appartient à l'État ou qui, au moyen d'une participation au capital, est contrôlée par un gouvernement;

d) "Institution financière" désigne tout intermédiaire financier, ou toute autre entreprise, qui est autorisé à exercer des activités commerciales et qui est régi ou supervisé comme étant une institution financière au regard des lois de la Partie Contractante sur le territoire de laquelle il est situé;

e) "Investissement" désigne les avoirs de toute nature détenus ou contrôlés, soit directement, soit indirectement, par l'entremise d'un investisseur d'un État tiers, par un investisseur d'une Partie Contractante sur le territoire de la Partie Contractante, en conformité avec les lois de cette dernière, et le terme comprend notamment, mais non limitativement :

i) Les biens meubles et immeubles ainsi que les droits réels s'y rapportant, par exemple les hypothèques, les privilèges, et les nantissements;

ii) Les actions, titres, obligations, debentures, garanties ou non, et toute autre forme d'intérêts dans une compagnie, une entreprise commerciale ou une coentreprise;

iii) Les espèces monnayées, les créances pécuniaires ou celles, contractuelles, donnant droit à un paiement ayant valeur financière;

iv) L'achalandage;

v) Les droits de propriété intellectuelle;

vi) Le droit, dérivé de la loi ou d'un contrat, de se livrer à une activité économique ou commerciale, notamment le droit de prospecter, de cultiver, d'extraire ou d'exploiter des ressources naturelles, mais ne comprend pas les biens immeubles ou autres, corporels ou incorporels, non acquis ni utilisés dans le dessein de réaliser un bénéfice économique ou à d'autres fins commerciales. La modification de la forme d'un investissement ne fait pas perdre à celui-ci son caractère d'investissement.

f) "Investisseur" désigne :

Dans le cas du Canada :

i) Soit une personne physique qui, selon la loi canadienne, est un citoyen ou un résident permanent du Canada;

ii) Soit une entreprise qui est formée ou constituée en conformité avec les lois applicables du Canada;

qui fait un investissement sur le territoire de la République arabe d'Égypte;

Dans le cas de la République arabe d'Égypte : toute personne physique ou morale, y compris le gouvernement de la République arabe d'Égypte, qui fait un investissement sur le territoire canadien :

i) Par le terme "personne physique", il faut entendre toute personne physique ayant la nationalité de la République arabe d'Égypte en conformité avec ses lois et ne possédant pas la citoyenneté canadienne;

ii) Par le terme "personne morale", il faut entendre toute entité constituée en conformité avec les lois de la République arabe d'Égypte et reconnue comme personne morale par ces lois : dont les institutions publiques, les personnes morales proprement dites (ou corporations), les fondations, les compagnies privées, les firmes, les établissements et les associations, ayant le droit de résidence permanente sur le territoire de la République arabe d'Égypte.

g) "Mesure" s'entend également de toute législation, réglementation, procédure, prescription, usage ou pratique;

h) "Mesure existante" désigne une mesure qui existe au moment de l'entrée en vigueur du présent Accord;

i) "Revenus" désigne toutes les sommes produites par un investissement, notamment, mais non limitativement, les bénéfices, les intérêts, les gains en capital, les dividendes, les redevances, les honoraires et les autres recettes d'exercice;

j) "Service financier" désigne un service de nature financière, y compris l'assurance, et un service accessoire ou auxiliaire à un service de nature financière;

k) "Territoire" désigne :

i) En ce qui concerne le Canada, le territoire du Canada, ainsi que les zones maritimes, y compris les fonds marins et le sous-sol adjacents à la limite extérieure de la mer territo-

riale, sur lesquelles le Canada exerce, conformément au droit international, des droits souverains aux fins de l'exploration et de l'exploitation des ressources naturelles de ces zones;

ii) En ce qui concerne la République arabe d'Égypte, le territoire terrestre et les eaux territoriales de la République arabe d'Égypte, ainsi que la zone économique exclusive et le plateau continental qui s'étend à l'extérieur des limites des eaux territoriales de la République arabe d'Égypte sur lesquels elle a juridiction et exerce des droits souverains en vertu du droit international.

Article II. Établissement, acquisition et protection des investissements

1. Chacune des Parties Contractantes favorise l'instauration de conditions favorables permettant aux investisseurs de l'autre Partie Contractante de faire des investissements sur son territoire.

2. Chacune des Parties Contractantes accorde aux investissements ou aux revenus des investisseurs de l'autre Partie Contractante :

a) Un traitement juste et équitable, en conformité avec les principes du droit international; et

b) Elle s'assure pleinement de leur protection et de leur sécurité.

3. Chacune des Parties Contractantes autorise l'établissement d'une nouvelle entreprise commerciale ou l'acquisition, en totalité ou en partie, d'une entreprise commerciale existante par des investisseurs ou des investisseurs potentiels de l'autre Partie Contractante, et cela à des conditions non moins favorables que celles qu'elle pose, dans des circonstances analogues, pour l'acquisition ou l'établissement d'une entreprise commerciale :

a) Par ses propres investisseurs ou investisseurs potentiels; ou

b) Par les investisseurs ou investisseurs potentiels d'un État tiers.

4. a) Les dispositions des articles XIII et XV du présent Accord ne s'appliquent pas à la décision d'une Partie Contractante, ou de l'autre, prise conformément à des mesures non incompatibles avec le présent Accord, d'autoriser ou non une acquisition.

b) Les dispositions de l'article XIII du présent Accord ne s'appliquent pas à la décision d'une Partie Contractante, ou de l'autre, de ne pas autoriser l'établissement d'une nouvelle entreprise commerciale ou l'acquisition, en totalité ou en partie, d'une entreprise commerciale existante par des investisseurs ou des investisseurs potentiels.

Article III. Traitement de la nation la plus favorisée (traitement NPF) après l'établissement, et exceptions au traitement NPF

1. Chacune des Parties Contractantes accorde aux investissements ou aux revenus des investisseurs de l'autre Partie Contractante un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde, dans des circonstances analogues, aux investissements ou aux revenus d'investisseurs de tout État tiers.

2. Chacune des Parties Contractantes accorde aux investisseurs de l'autre Partie Contractante, en ce qui concerne l'administration, l'emploi, la jouissance ou la disposition de

leurs investissements ou revenus, un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde, dans des circonstances analogues, aux investisseurs de tout État tiers.

3. L'alinéa (3)b) de l'article II et les paragraphes (1) et (2) du présent article ne s'appliquent pas au traitement accordé par une Partie Contractante conformément à tout accord bilatéral ou multilatéral, actuel ou futur :

- a) Qui établit, renforce ou élargit une zone de libre-échange ou une union douanière;
- b) Qui a été négocié dans le cadre du GATT ou de l'organisation lui ayant succédé, et qui libéralise le commerce des services; ou
- c) Qui se rapporte :
 - i) À l'aviation;
 - ii) Aux réseaux et services de télécommunications;
 - iii) Aux pêches;
 - iv) Aux questions maritimes, y compris au sauvetage; ou
 - v) Aux services financiers.

Article IV. Traitement national après l'établissement, et exceptions au traitement national

1. Chacune des Parties Contractantes accorde aux investissements ou aux revenus des investisseurs de la Partie Contractante un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde, dans des circonstances analogues, aux investissements ou revenus de ses propres investisseurs en ce qui concerne l'expansion, l'administration, la direction, l'exploitation et la vente ou la disposition des investissements.

2. L'alinéa (3)a) de l'article II, le paragraphe (1) du présent article et les paragraphes (1) et (2) de l'article V ne s'appliquent pas :

- a) i) À toute mesure existante non conforme, maintenue sur le territoire d'une Partie Contractante; et
 - ii) À toute mesure maintenue ou adoptée après la date de l'entrée en vigueur du présent Accord qui, au moment de la vente ou autre disposition par un gouvernement de ses intérêts dans une entreprise publique existante ou une entité d'État, ou de actifs de celle-ci, empêche ou restreint la propriété de titres de participation ou d'éléments d'actif ou impose des conditions de nationalité aux dirigeants ou aux membres du conseil d'administration;
- b) Au maintien ou au prompt renouvellement de toute mesure non conforme visée à l'alinéa a);
- c) À la modification de toute mesure non conforme visée à l'alinéa a), pour autant que cette modification ne réduise pas la conformité de la mesure, telle qu'elle existait immédiatement auparavant, avec lesdites obligations;
- d) Au droit de chacune des Parties Contractantes d'établir ou de maintenir en vigueur des exceptions dans les secteurs ou sujets énumérés à l'Annexe du présent Accord.

Article V. Autres mesures

1. a) Une Partie Contractante ne peut exiger qu'une entreprise de cette Partie Contractante qui est un investissement aux termes du présent Accord nomme comme dirigeants des personnes d'une nationalité donnée.

b) Une Partie Contractante peut exiger que la majorité des membres du conseil d'administration, ou d'un comité du conseil d'administration, d'une entreprise qui est un investissement aux termes du présent Accord soient d'une nationalité donnée, ou résident sur le territoire de la Partie Contractante, à condition que cette exigence n'entrave pas de façon marquée l'aptitude de l'investisseur à exercer un contrôle sur son investissement.

2. Aucune des Parties Contractantes ne peut imposer l'une quelconque des conditions suivantes pour autoriser l'établissement ou l'acquisition d'un investissement, ni exiger le respect de ces conditions dans le cadre de la réglementation subséquente de cet investissement :

a) Exporter une quantité ou un pourcentage donné de produits;

b) Atteindre un niveau ou un pourcentage donné de contenu national;

c) Acheter, utiliser ou privilégier les produits fabriqués ou les services fournis sur son territoire, ou acheter les produits ou services de personnes situées sur son territoire;

d) Lier de quelque façon le volume ou la valeur des importations au volume ou à la valeur des exportations ou aux entrées de devises attribuables à cet investissement; ou

e) Transférer une technologie, un procédé de fabrication ou autre savoir-faire exclusif à une personne située sur son territoire et non apparentée à l'auteur du transfert, sauf lorsque la condition est exigée, ou lorsque l'exécution de l'engagement est ordonnée, par une juridiction civile ou administrative ou par un organe compétent en matière de concurrence, soit pour corriger une violation prétendue des lois sur la concurrence, soit pour agir d'une manière non incompatible avec les autres dispositions du présent Accord.

3. Sous réserve de ses lois, règlements et politiques touchant l'admission des étrangers, chaque Partie Contractante accorde un permis de séjour provisoire aux citoyens de l'autre Partie Contractante au service, à titre de cadre ou de membre de la direction, d'une entreprise qui se propose de fournir des services à cette entreprise ou à l'une de ses filiales ou sociétés affiliées.

Article VI. Exceptions diverses

1. a) En ce qui concerne les droits de propriété intellectuelle, une Partie Contractante peut déroger aux articles III et IV d'une manière compatible avec l'Acte final reprenant les résultats des négociations commerciales multilatérales de l'Uruguay Round intervenu à Marrakech le 15 avril 1994¹.

b) Les dispositions de l'article VIII ne s'appliquent pas à la délivrance de licences obligatoires accordées relativement à des droits de propriété intellectuelle, ni à la révocation, à la limitation ou à la création de droits de propriété intellectuelle, pour autant que telle délivrance, révocation, limitation ou création soit conforme à l'Acte final reprenant les ré-

1. Nations Unies, Recueil des Traités, vols. 1867-1869, no 1-31874.

sultats des négociations commerciales multilatérales de l'Uruguay Round intervenu à Marrakech le 15 avril 1994.

2. Les dispositions des articles II, III, IV et V du présent Accord ne s'appliquent pas :

- a) Aux marchés d'un gouvernement ou d'une entreprise publique;
- b) Aux subventions ou subsides versés par un gouvernement ou une entreprise publique, y compris les prêts, garanties et assurances accordés avec le soutien d'un gouvernement;
- c) À toute mesure déniait aux investisseurs de l'autre Partie Contractante et à leurs investissements les droits ou privilèges conférés aux peuples autochtones du Canada; ou
- d) À un programme d'aide à l'étranger, actuel ou futur, visant à promouvoir le développement économique, que ce soit au titre d'un accord bilatéral ou en application d'un arrangement ou d'un accord multilatéral, tel que l'Accord de l'OCDE sur les crédits à l'exportation.

3. Les investissements effectués dans les industries culturelles sont soustraits aux dispositions du présent Accord. L'expression "industries culturelles" désigne les personnes physiques et les entreprises qui se livrent aux activités suivantes :

- a) La publication, la distribution ou la vente de livres, de revues, de périodiques ou de journaux sous forme imprimée ou exploitable par machine, mais non l'activité consistant uniquement à les imprimer ou à les composer;
- b) La production, la distribution, la vente ou la présentation de films ou d'enregistrements vidéo;
- c) La production, la distribution, la vente ou la présentation d'enregistrements de musique audio ou vidéo;
- d) L'édition, la distribution, la vente ou la présentation de compositions musicales sous forme imprimée ou exploitable par machine; ou
- e) Les radiocommunications dont les transmissions sont destinées à être captées directement par le grand public, et toutes les activités de radiodiffusion, de télédiffusion et de câblodistribution et tous les services des réseaux de programmation et de diffusion par satellite.

Article VII. Indemnisation

Les investisseurs d'une Partie Contractante qui subissent un préjudice parce que leurs investissements ou leurs revenus sur le territoire de l'autre Partie Contractante sont compromis en raison d'un conflit armé, d'un état d'urgence nationale ou d'une catastrophe naturelle sur ce territoire se voient accorder par cette dernière Partie Contractante, à titre de restitution, d'indemnisation, de réparation ou d'autre forme de règlement, un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout Etat tiers.

Article VIII. Expropriation

1. Les investissements ou revenus des investisseurs de l'une des Parties Contractantes, ou de l'autre, ne peuvent faire l'objet de mesures de nationalisation, d'expropriation ou de toute autre mesure d'effet équivalant à une nationalisation ou à une expropriation (ci-après appelée "expropriation") sur le territoire de l'autre Partie Contractante, si ce n'est pour cause d'utilité publique, à condition que cette expropriation soit conforme aux voies de droit régulières, qu'elle soit effectuée de manière non discriminatoire et contre prompte, adéquate et effective indemnisation. Cette indemnité est fondée sur la valeur réelle de l'investissement ou des revenus, immédiatement avant l'expropriation ou au moment où l'expropriation projetée est devenue de notoriété publique, selon la première éventualité qui survient; elle sera payable à compter de la date de l'expropriation, au taux d'intérêt habituel en vigueur dans le commerce; elle est versée sans délai et elle est effectivement réalisable et librement transférable.

2. L'investisseur concerné doit avoir droit, en vertu de la loi de la Partie Contractante qui effectue l'expropriation, au contrôle, de l'autorité judiciaire ou par quelque autre instance indépendante de ladite Partie, de l'expropriation et de l'évaluation de son investissement ou de ses revenus, en conformité avec les principes énoncés dans le présent Article .

Article IX. Transfert de fonds

1. Chacune des Parties Contractantes garantit à un investisseur de l'autre Partie Contractante le libre transfert de ses investissements et de ses revenus. Sans restreindre la portée générale de ce qui précède, chacune des Parties Contractantes garantit aussi à l'investisseur le libre transfert :

- a) Des fonds destinés au remboursement des emprunts se rapportant à un investissement;
- b) Des fruits de la liquidation totale ou partielle de tout investissement;
- c) Du salaire et des autres formes de rémunération revenant à un citoyen de la Partie Contractante qui était autorisé à travailler sur le territoire de l'autre Partie Contractante relativement à un investissement;
- d) D'une indemnité revenant à l'investisseur en vertu des articles VII ou VIII de l'Accord.

2. Les transferts sont effectués sans délai dans la devise convertible utilisée pour l'investissement initial ou dans toute autre devise convertible dont peuvent convenir l'investisseur et la Partie Contractante concernée. Sauf entente contraire avec l'investisseur, les transferts sont effectués au taux de change en vigueur à la date du transfert.

3. Nonobstant les paragraphes 1 et 2, une Partie Contractante peut bloquer un transfert par le fait de l'application équitable, non discriminatoire et de bonne foi de ses lois concernant :

- a) La faillite, l'insolvabilité ou la protection des droits des créanciers;
- b) L'émission, le négoce ou le commerce des valeurs mobilières;
- c) Les infractions criminelles ou pénales;

- d) Les rapports sur les transferts de devises ou d'autres instruments monétaires; ou
- e) L'exécution des jugements rendus dans des instances judiciaires ou similaires.

4. Aucune des Parties Contractantes ne peut obliger ses investisseurs à transférer, ni pénaliser ses investisseurs qui omettent de transférer, les revenus attribuables à des investissements effectués sur le territoire de la Partie Contractante.

5. Le paragraphe 4 n'interdit pas à une Partie Contractante d'imposer une mesure par le fait de l'application équitable, non discriminatoire et de bonne foi de ses lois se rapportant aux sujets énoncés aux alinéas a) à e) du paragraphe 3.

Article X. Subrogation

1. Si une Partie Contractante ou l'un de ses organismes effectue un paiement à l'un de ses investisseurs aux termes d'une garantie ou d'un contrat d'assurance consenti par elle relativement à un investissement, l'autre Partie Contractante reconnaît la validité de la subrogation, en faveur de cette Partie Contractante ou de son organisme, à tout droit ou titre de l'investisseur.

2. Une Partie Contractante ou l'un de ses organismes qui est subrogé aux droits d'un investisseur conformément au paragraphe (1) du présent Article jouit en toutes circonstances des mêmes droits que l'investisseur relativement à l'investissement visé et aux revenus s'y rapportant. Les droits en question peuvent être exercés par la Partie Contractante ou l'organisme, ou par l'investisseur si la Partie Contractante ou l'organisme l'y autorise.

Article XI. Investissement dans les services financiers

1. Aucune disposition du présent Accord ne saurait être interprétée comme interdisant à une Partie Contractante d'adopter ou de maintenir en place des mesures raisonnables, pour des raisons de prudence telles que

a) La protection des investisseurs, des déposants, des participants aux marchés financiers, des titulaires de police, des auteurs d'une demande de règlement fondée sur une police ou des personnes envers lesquelles une institution financière a des obligations fiduciaires;

b) Le maintien de la sécurité, de la solidité, de l'intégrité ou de la responsabilité financière des institutions financières; et

c) La préservation de l'intégrité et de la stabilité du système financier d'une Partie Contractante.

2. Nonobstant les paragraphes (1), (2) et (4) de l'article IX, et sans limitation de l'applicabilité du paragraphe (3) de l'article IX, une Partie Contractante peut interdire ou restreindre les transferts effectués par une institution financière à une société affiliée de cette institution ou à une personne liée à cette institution ou dispensateur de service, ou pour leur compte, par l'application équitable, non discriminatoire et de bonne foi de mesures propres à maintenir la sécurité, la solidité, l'intégrité ou la responsabilité financière des institutions financières.

3. a) Lorsqu'un investisseur soumet une plainte à l'arbitrage aux termes de l'article XIII et que la Partie Contractante adverse invoque les paragraphes (1) ou (2) ci-dessus, le tribu-

nal institué conformément à l'article XIII doit, à la demande de cette Partie Contractante, inviter les Parties Contractantes à lui remettre un rapport écrit indiquant si et dans quelle mesure lesdits paragraphes peuvent être opposés valablement en défense à la plainte de l'investisseur. Le tribunal suspend la procédure jusqu'à réception du rapport demandé en vertu du présent article.

b) À la suite d'une demande faite sur le fondement de l'alinéa 3a), les Parties Contractantes doivent, conformément à l'article XV, préparer un rapport écrit, soit en vertu d'un compromis, conclu après consultation, soit par le recours à une formation arbitrale. Les consultations doivent être menées entre les autorités des Parties Contractantes chargées des services financiers. Le rapport est transmis au tribunal, qui est lié par lui.

c) Si, dans un délai de 70 jours après que l'affaire a été déférée au tribunal, aucune demande d'institution d'une formation aux termes de l'alinéa 3b) n'est faite et qu'aucun rapport n'est reçu par le tribunal, ce tribunal peut statuer sur le différend.

4. Les formations saisies de différends portant sur des questions où la prudence est en cause et sur les autres questions financières doivent posséder les compétences nécessaires au regard du service financier particulier qui fait l'objet du litige.

5. L'alinéa 3(b) de l'article II ne s'applique pas aux services financiers.

Article XII. Mesures fiscales

1. Sauf ce que prévoit le présent article, aucune disposition du présent Accord ne s'applique à des mesures fiscales.

2. Le présent Accord n'a pas pour effet de modifier les droits et les obligations des Parties Contractantes aux termes d'une convention fiscale. En cas d'incompatibilité entre les dispositions du présent Accord et celles d'une convention fiscale, les dispositions de la convention fiscale s'appliquent dans la mesure de l'incompatibilité.

3. Sous réserve du paragraphe (2), une plainte d'un investisseur selon laquelle une mesure fiscale d'une Partie Contractante contrevient à un accord intervenu entre les autorités du gouvernement central d'une Partie Contractante et l'investisseur relativement à un investissement est considérée comme une plainte de violation du présent Accord, à moins que les autorités fiscales des Parties Contractantes, au plus tard six mois après avoir reçu avis de la plainte de l'investisseur, n'arrivent ensemble à la conclusion que la mesure ne contrevient pas à cet accord.

4. L'article VIII peut s'appliquer à des mesures fiscales à moins que les autorités fiscales des Parties Contractantes, au plus tard six mois après avoir reçu avis d'un investisseur qu'il conteste une mesure fiscale, n'arrivent ensemble à la conclusion que la mesure fiscale n'est pas assimilable à une expropriation.

5. Si les autorités fiscales des Parties Contractantes n'arrivent pas à la même conclusion, comme il est prévu qu'elles le doivent aux paragraphes (3) et (4), dans un délai de six mois après avoir été avisées, l'investisseur peut soumettre sa plainte au mode de règlement prévu par l'article XIII.

Article XIII. Règlement des différends entre un investisseur et la Partie Contractante d'accueil

1. Tout différend surgissant entre une Partie Contractante et un investisseur de l'autre Partie Contractante et se rapportant à une plainte de l'investisseur selon laquelle une mesure, prise ou non, par la première Partie Contractante, constitue une violation du présent Accord, et selon laquelle l'investisseur a subi un préjudice ou un dommage à cause ou par suite de cette violation, est, autant que possible, réglé à l'amiable.

2. Si le différend n'est pas réglé à l'amiable dans un délai de six mois après qu'il a surgi, il peut être soumis par l'investisseur à l'arbitrage en conformité avec le paragraphe (4). Aux fins de ce paragraphe, un différend est considéré comme ayant surgi lorsque l'investisseur d'une Partie Contractante a signifié par écrit à l'autre Partie Contractante un avis alléguant qu'une mesure prise, ou non, par cette dernière constitue une violation du présent Accord et qu'il a subi un préjudice ou un dommage à cause ou par suite de cette violation.

3. Un investisseur peut, en conformité avec le paragraphe (4), soumettre à l'arbitrage un différend visé au paragraphe (1), uniquement si les conditions suivantes sont réunies :

a) L'investisseur a consenti par écrit à l'arbitrage;

b) L'investisseur a renoncé à son droit d'introduire ou de poursuivre toute autre instance, relativement à la mesure prétendue contraire au présent Accord, devant les juridictions civiles ou administratives de la Partie Contractante concernée, ou selon tout autre mode de règlement des différends;

c) Si l'affaire se rapporte à des questions fiscales, les conditions prévues au paragraphe (5) de l'article XII sont remplies; et

d) Un maximum de trois années se sont écoulées à partir du jour où l'investisseur a eu connaissance ou aurait dû avoir connaissance de la violation prétendue et du préjudice ou du dommage qu'elle lui a causés.

4. Le différend peut, au choix de l'investisseur concerné, soumis à l'une des instances arbitrales suivantes :

a) Le Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (CIRDI), établi conformément à la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, ouverte à la signature à Washington le 18 mars 1965¹ (ci-après dénommée "Convention CIRDI"), à la condition que la Partie Contractante en cause et celle dont l'investisseur est ressortissant soient toutes deux parties à la Convention CIRDI; ou

b) Le Mécanisme supplémentaire du CIRDI, à la condition que, soit la Partie Contractante en cause, soit celle de l'investisseur, mais non les deux, soit partie à la Convention CIRDI; ou

c) Un arbitre international ou un tribunal arbitral ad hoc, établi conformément au Règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international² (CNUDCI).

1. Nations Unies, Recueil des Traités, vol. 575, p. 159.

2. Ibid., Document officiels de l'Assemblée générale, Trente-et-unième session, Supplément n° 17 (A/31/17), p. 36.

5. Chacune des Parties Contractantes consent ici inconditionnellement à soumettre un différend à l'arbitrage international en conformité avec les dispositions du présent article.

6. a) Le consentement donné en vertu du paragraphe (5), ainsi que le consentement donné en vertu du paragraphe (3), ou les consentements donnés en vertu du paragraphe (12), satisfont à la nécessité :

i) D'un consentement écrit des parties à un différend aux fins du chapitre II (Compétence du Centre) de la Convention CIRDI et aux fins du Règlement du mécanisme supplémentaire; et

ii) D'une "convention écrite" aux fins de l'article II de la Convention des Nations Unies pour la reconnaissance et l'exécution des sentences arbitrales étrangères, faite à New York le 10 juin 1958¹ (ci-après dénommée la "Convention de New York").

b) Tout arbitrage aux termes du présent article doit se dérouler dans un État qui est partie à la Convention de New York, et les plaintes soumises à l'arbitrage sont réputées, aux fins de l'article premier de cette Convention, découler d'un rapport ou d'une transaction de nature commerciale.

7. Le tribunal constitué en vertu du présent article statue sur les points en litige en conformité avec le présent Accord et avec les règles applicables du droit international.

8. Le tribunal peut ordonner une mesure provisoire de protection visant à préserver les droits d'une partie au différend ou à garantir le plein exercice de la compétence du tribunal, et notamment, à cet égard, il peut rendre une ordonnance en vue de préserver des preuves dont une partie au différend a la possession ou le contrôle, ou en vue de sauvegarder la compétence du tribunal. Le tribunal ne peut ordonner une saisie ni interdire par voie d'injonction que soit appliquée la mesure dont on allègue qu'elle constitue une violation du présent Accord. Aux fins du présent paragraphe, une recommandation est assimilée à une ordonnance.

9. Le tribunal peut seulement ordonner, séparément ou simultanément

a) Le paiement d'une somme d'argent à titre de dommages et, le cas échéant, d'intérêts;

b) Une restitution de biens, auquel cas la sentence doit prévoir que la Partie Contractante en cause peut payer une somme d'argent à titre de dommages et, le cas échéant, d'intérêts, en lieu et place de la restitution.

Le tribunal peut aussi adjuger les dépens conformément aux règles d'arbitrage applicables.

10. La sentence arbitrale est définitive et obligatoire, et elle est exécutoire sur le territoire de chacune des Parties Contractantes.

11. Toute instance fondée sur le présent article est sans préjudice des droits des Parties Contractantes aux termes des articles XIV et XV.

12. a) Une plainte selon laquelle une Partie Contractante a violé le présent Accord et selon laquelle une entreprise, dotée de la personnalité morale et dûment formée, ou constituée, en conformité avec les lois applicables de cette Partie Contractante, a subi un préjudice ou un dommage à cause ou par suite de cette violation, peut être déposée par un

1. Nations Unies, Recueil des Traités, vol. 330, p. 3.

investisseur de l'autre Partie Contractante au nom d'une entreprise appartenant à cet investisseur, ou qu'il contrôle, directement ou indirectement. Dans un tel cas,

i) La sentence s'adresse à l'entreprise concernée;

ii) L'investisseur et l'entreprise doivent tous les deux consentir à l'arbitrage;

iii) L'investisseur et l'entreprise doivent tous deux renoncer à tout droit d'introduire ou de poursuivre quelle que autre instance que ce soit, relativement à la mesure prétendue contraire au présent Accord, devant les juridictions civiles ou administratives de la Partie Contractante concernée, ou à tout autre mode de règlement des différends; et

iv) L'investisseur ne peut déposer une plainte si plus de trois années se sont écoulées depuis la date à laquelle l'entreprise a eu connaissance, ou aurait dû avoir connaissance, pour la première fois, de la violation prétendue et du fait qu'elle lui avait porté préjudice ou causé un dommage.

b) Nonobstant l'alinéa 12a), lorsque la Partie Contractante en cause a privé l'investisseur partie adverse au différend du contrôle de l'entreprise, les conditions suivantes ne s'applique pas :

i) Le consentement de l'entreprise à l'arbitrage aux termes du sous-alinéa 12a)ii); et

ii) La renonciation de l'entreprise aux termes du sous-alinéa 12a)iii).

Article XIV. Consultations et échange d'informations

Une Partie Contractante, ou l'autre, peut demander la tenue de consultations sur l'interprétation ou l'application du présent Accord. L'autre Partie Contractante examine cette demande d'un regard favorable. À la demande d'une Partie Contractante, ou de l'autre, il doit y avoir échange d'informations sur les mesures prises par l'autre Partie Contractante qui sont susceptibles d'avoir un effet sur les nouveaux investissements, les investissements ou les revenus couverts par le présent Accord.

Article XV. Différends entre les Parties Contractantes

1. Tout différend entre les Parties Contractantes se rapportant à l'interprétation ou à l'application du présent Accord est, s'il est possible, réglé à l'amiable par voie de consultations.

2. Si un différend ne peut être réglé par voie de consultations, il est, à la demande de l'une des Parties Contractantes, ou de l'autre, soumis à une formation arbitrale.

3. Une formation arbitrale est constituée pour chaque différend. Dans un délai de deux mois à compter de la réception, par la voie diplomatique, de la demande d'arbitrage, chacune des Parties Contractantes désigne un membre de la formation arbitrale. Les deux membres choisissent alors un national d'un État tiers qui, sur approbation des deux Parties Contractantes, est nommé président de la formation arbitrale. Le président doit être nommé dans les deux mois de la date de désignation des deux autres membres de la formation arbitrale.

4. Si, dans les délais précisés au paragraphe (3) du présent article, les nominations requises n'ont pas été faites, une Partie Contractante, ou l'autre, peut, en l'absence de tout autre

accord, inviter le président de la Cour internationale de Justice à procéder aux nominations nécessaires. Si le président est un national de l'une des Parties Contractantes, ou de l'autre, ou si, pour quelque autre raison, il ne peut s'acquitter de cette fonction, le vice-président est invité à procéder aux nominations. Si le vice-président est un national de l'une des Parties Contractantes, ou de l'autre, ou s'il ne peut s'acquitter de cette fonction, le juge de la Cour internationale de Justice qui a rang après lui et qui n'est pas un national de l'une ou de l'autre des Parties Contractantes est invité à procéder aux nominations.

5. La formation arbitrale est maîtresse de sa procédure. Elle rend sa sentence à la majorité des voix. Cette décision lie l'une et l'autre Parties Contractantes. Sauf convention contraire, la sentence de la formation arbitrale doit être rendue dans les six mois de la désignation du président conformément au paragraphe (3) ou (4) du présent article.

6. Les frais des membres de la formation arbitrale sont assumés par la Partie Contractante qui les a nommés et ce sont les Parties Contractantes qui, chacune, assument les frais de leur représentation dans l'instance arbitrale; enfin les Parties Contractantes se partagent par moitié les frais relatifs au président et tous les autres frais engagés. La formation arbitrale peut toutefois, dans sa sentence, ordonner qu'un pourcentage plus élevé des frais soit supporté par l'une des deux Parties Contractantes, et cette décision lie l'une et l'autre Parties Contractantes.

7. Les Parties Contractantes doivent, dans les 60 jours de la sentence de la formation arbitrale, s'entendre sur la façon de régler leur différend. Cet accord doit, en principe, donner suite à la sentence de la formation. Si les Parties Contractantes ne parviennent pas à s'entendre, celle qui a soumis le différend à la formation a droit à une indemnisation ou elle peut suspendre une quantité d'avantages équivalant à la réparation accordée par la formation.

Article XVI. Transparence

1. Les Parties Contractantes devront, dans un délai de deux ans après l'entrée en vigueur du présent Accord, échanger des lettres énumérant, autant qu'il sera possible, toute mesure existante qui ne sera pas conforme aux obligations énoncées à l'alinéa (3)a) de l'article II, à l'article IV ou aux paragraphes (1) et (2) de l'article V.

2. Chacune des Parties Contractantes veille, autant qu'il est possible, à ce que ses lois, règlements, procédures et décisions administratives d'application générale se rapportant à toute matière visée par le présent Accord soient publiés promptement ou soient accessibles de quelque autre façon, de sorte que les intéressés et l'autre Partie Contractante puissent en prendre connaissance.

Article XVII. Champ d'application et exceptions générales

1. Le présent Accord s'applique à tout investissement fait par un investisseur d'une Partie Contractante sur le territoire de l'autre Partie Contractante avant comme après l'entrée en vigueur du présent Accord.

2. Aucune disposition du présent Accord ne saurait être interprétée comme interdisant à une Partie Contractante d'adopter, de maintenir en existence ou d'appliquer une mesure,

compatible avec le présent Accord, qu'elle considère comme appropriée pour s'assurer que l'activité due aux investissements faits sur son territoire est entreprise dans le respect des considérations environnementales.

3. À condition que telles mesures ne soient pas appliquées de manière arbitraire ou injustifiable, ou qu'elles ne constituent pas une limitation déguisée des échanges internationaux ou de l'investissement, rien dans le présent Accord ne doit être interprété comme interdisant à une Partie Contractante d'adopter ou de maintenir en vigueur des mesures, y compris des mesures de protection de l'environnement :

a) Nécessaires pour faire respecter des lois et des règlements qui ne sont pas incompatibles avec les dispositions du présent Accord;

b) Nécessaires pour protéger la vie humaine, animale ou végétale, ou la santé; ou

c) Se rapportant à la conservation des ressources naturelles épuisables, vivantes ou non vivantes, si de telles mesures sont appliquées conjointement avec des restrictions à la production ou à la consommation nationales.

Article XVIII. Entrée en vigueur

1. Les Parties Contractantes se notifieront mutuellement par écrit l'accomplissement des formalités requises sur leur territoire pour l'entrée en vigueur du présent Accord. Il entrera en vigueur le jour de la seconde en date de ces notifications.

2. Le présent Accord demeurera en vigueur durant quinze ans puis, par la suite, indéfiniment, à moins que l'une des Parties Contractantes ne notifie par écrit à l'autre son intention de le dénoncer. La dénonciation de l'Accord prendra effet un an après réception de l'avis de dénonciation par l'autre Partie contractante. En ce qui concerne les investissements ou les engagements fermes d'investissements antérieurs à la date de prise d'effet de la dénonciation du présent Accord, les dispositions des articles I à XVII, inclusivement, de l'Accord demeureront en vigueur pendant une période de quinze ans.

3. a) Le présent Accord peut être modifié ou révisé avec l'agrément, donné par écrit, des Parties Contractantes.

b) Toute modification ou révision du présent Accord entrera en vigueur en conformément aux règles de la procédure indiquée au paragraphe (2) ci-dessus.

En foi de quoi, les soussignés, dûment autorisés à cet égard par leurs gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

Fait, en double exemplaire, au Caire, ce 13e jour de novembre 1996, dans les langues française, anglaise et arabe, toutes les versions faisant également foi.

Pour le Gouvernement du Canada :

MICHAEL D. BELL

Pour le Gouvernement de la République arabe d'Égypte :

NAWAL ABDEL MONEIM EL TATAWY

ANNEXE

1. Conformément à l'article IV, alinéa 2d), le Canada se réserve le droit d'établir et de maintenir en vigueur des exceptions dans les secteurs ou les domaines énumérés ci-après :

Les services sociaux (c.-à-d. le respect des lois d'intérêt public, les services correctionnels, la sécurité ou la garantie du revenu, la sécurité ou l'assurance sociales, le bien-être social, l'enseignement public, la formation professionnelle publique, la santé et l'aide à l'enfance);

Les services dans tout autre secteur;

Les titres d'État -- décrits au numéro 8152 de la CTI;

Les conditions de résidence applicables à la propriété immobilière sur front de mer;

Les mesures de mise en oeuvre des Accords des Territoires du Nord-Ouest et du Yukon sur les hydrocarbures;

2. Aux fins de la présente Annexe, le sigle "CTI" désigne, dans le cas du Canada, les numéros de la Classification type des industries, tels qu'ils apparaissent dans la Classification type des industries de Statistique Canada, quatrième édition, 1980.